الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
جامعة الشهيد حمه لخضر
– الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: تجارة دولية
التخصص:مالية تجارة دولية

تحليل مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية في نمو التجارة الخارجية للدول العربية للفترة 2020/2008

- مولاي عبيدة **- عبد الجليل شليق**
- قسوم عبد اللطيف
- لاقمي رانية

امام لجنة المناقشة
رئيسا: د.قعيد ابراهيم
مناقش: د.حملاوي سكينة

الموسم الجامعي:2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــــــــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــــي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الـــــــــوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: تجارة دولية
التخصص:مالية تجارة دولية

تحليل مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية في نمو التجارة الخارجية لدول العربية للفترة

إعداد الطلبة:
- مولاي عبيدة
- قسوم عبد اللطيف
- لاقمي رانية

***تحت إشراف*:**
- عبد الجليل شليق

امام لجنة المناقشة
رئيسا: د.قعيد ابراهيم
مناقش: د.حملاوي سكينة

الموسم الجامعي:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

اهدي تخرجي إلي من تحت أقدامها الجنة بما أنني نجحت والحمد لله

سأرفع قلمي و أهدي هذه الكلمات المعبرة عن حبي وامتناني لأمي بفضلها ومساعدتها لي بالنجاح والتفوق.. أقول وأنا سعيد, ألف ألف ألف شكر على مساعدتي والله لولا مساعدتك لي وكلامك الرائع الذي جعلني أتمسك بالأمل في النجاح والدراسة جيدا والتفاؤل والصبر. والوقوف بجانبي ماديا ومعنويا.

و أيضا إلى منبع الحب والحياة إلى معنى الرجولة الحقيقية إلى من علمني معاني كثيرة في الحياة إلى من تربيت على يده أبي الحبيب الذي لن يأتي مثله أبدا.

وإلى جدي وجدتي عليهم الرحمة الواسعة.

وإلى من بهم يشد ساعدي وتعلى هامتي هم سندي وركائز نجاحي إخواني وأختي الغالية.

إلى كل الأصدقاء.

إلى كل من مد يد العون ودفعني ولو بالكلمة الطيبة لإتمام هذا العمل المتواضع.

إلى كل من تمنى النجاح أو الفشل لي اهدي هذا العمل.

قســـــــــوم عبد اللطيف

الاهداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهاء النهار الا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخره الا بعفوك الى من بلغ الى من بلغ الرساله واذى الامانه ونصح الامه الى نبي الله محمد نبي العالمين

الى منبع الحنان والقوه الى من كانت دعوتها من الحقتني الى هنا

الى من ربياني على حب الله والاستقامه امي العزيزه ابي الغالي

الى من تقاسموا معي الحياه بحلوها ومرها اخوتي الاعزاء كل واحده باسمه

الى كل اعمامي وابناء اعمامي الى اخوالي

الى كل من علمني الى كل اساتذه لكل من وافقني في مشواري الدراسي من الابتدائي

الى الجامعي الى كل اصدقائي الاعزاء كل واحد باسمه

الى كل من احب لي الخير وشجعني

والى جميع الاساتذه طلبتجامعه الوادي

مـــــولاي عبيـــــــــدة

الإهداء

الحمد لله فالق الإصباح وجاعل الليل والنهار

ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم اله وسلم تسليما كثيرا

اهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة

إلى من ضحت بكل عمرها من أجلي أمي العزيزة حفظها الله ,

إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه أبي العزيز الدرع الحامي والسند القوي لنا جميعًا حفظه الله,

إلى من ترعرعت معهم ونمنا وإنما غصني بينهم أخواتي وإخواني {وسام وأماني و ضحى وصلاح الدين}

إلى البراعم الصغار {عبد الباري وأخر العنقود ورونق الجنة و وبنات أختاي أسيل ,ياسمين,إستبرق الجنة}

والى عائلتي جميعا إلى من واساني ورسم لي ملامح الابتسامة الأصدقاء و رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة زملائي

إلى كل طلبه ماستر دو ودفعه 2023/2022 إلى من جمعتني بهم الحياة وتسعهم ذكرياتي ولم تسعهم مذكرتي إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء اهدي هذا العمل

لاقـــــــمي رانـــــــــــــية

الشـــــكر

كلمه شكر قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لا يشكر الله

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لا عداد هذا العمل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كلا من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون واخص بالذكر الأستاذ المشرف عبد الجليل شليق على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنه المناقشة على قبولهم مناقشه هذه المذكرة والى كل أساتذة كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعه الوادي عبر مختلف مراحل الدراسة

الملخص :

هدفت الدراسة إلى تحليل مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية في نمو التجارة الخارجية لفترة 2008-2020 من خلال استعراض البيانات و من الإحصائيات المتوفرة حول مجموعة من الدول العربية ومدى مساهمتها في نمو تجارتها الخارجية من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد تبين أن التجارة البينية العربية تلعب دورا مهما في تعزيز ونمو الاقتصاد العربي وهدا راجع إلى قوة مساهمة التجمعات العربية (منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى،مجلس التعاون لدول الخليج،اتحاد المغرب العربي،اتفاقية أغادير)، التي كان لها الدور الأساسي والهام من رفع مستوى تطور التجارة الخارجية العربية

الكلمات المفتاحية:تجارة خارجية، صادرات، واردات،تجارة بينية، تجمعات عربية، دول عربية.

Summary

The study aimed to analyze the contribution of intra-Arab trade to the growth of foreign trade for the period 2008-2020 by reviewing the data and by reviewing the available data and statistics on a group of Arab countries and the extent of their contribution to the growth of their foreign trade through the use of the analytical descriptive approach. It plays an important role in the promotion and growth of the Arab economy, and this is due to the strength of the contribution of Arab groups to the Greater Arab Free Trade Area, the Cooperation Council for the Gulf States, the Arab Maghreb Union, the Agadir Agreement, which had a fundamental and important role in raising the level of development of Arab foreign trade.

Keywords: foreign trade, exports, imports, intra-trade, Arab communities, Arab countries

الفهارس

فهرس المحتويات:

المحتوي	الصفحة
الإهداء	-
الشكر	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	XIII-XII–XI
فهرس الجداول	XIV
مقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول:الفصل الأول :الإطار النظري لمفهوم التجارة الخارجية	
تمهيد	05
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	06
المطلب الأول: مفهوم قيام التجارة الخارجية	06
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها	08
المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية	09
المبحث الثاني: سياسات التجارية الخارجية	10
المطلب الأول: مفهوم سياسيات التجارة الخارجية وأهدافها	10
المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية	11
المطلب الثالث: أدوات سياسيات التجارة الخارجية	12
المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية	14
المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية	14
المطلب الثاني: آثار تحرير التجارة الخارجية	15
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي حول التجارة البينية والتجمعات العربية	
تمهيد	20
المبحث الأول: ماهية التجارة البينية	21
المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية وأهميتها	21
المطلب الثاني: أسس قيام التجارة البينية	24
المطلب الثالث: نشأة وتحويل التجارة البينية	25
المبحث الثاني: مفاهيم حول التجمعات العربية	27
المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي	27
المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	31

المطلب الثالث: إتحاد المغرب العربي	34
المطلب الرابع: اتفاقية أغادير	37
خلاصة الفصل	39
الفصل الثالث: تحليل أداء التجارة البينية العربية ومساهمتها في نمو التجارة الخارجية	
تمهيد	41
المبحث الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية الإجمالية	42
المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية الإجمالية في فترة 2020/2008	42
المطلب الثاني: اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية	55
المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية	49
المبحث الثاني: التجارة البينية السلعية العربية	53
المطلب الأول: أداء التجارة البينية السلعية العربية (الصادرات/الواردات)2020/2008	53
المطلب الثاني: مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية 2020/2008	56
المطلب الثالث: تطوير الهيكل السلعي لتجارة البينية 2020/2008	59
المبحث الثالث: التجارة البينية السلعية لتجمعات العربية	63
المطلب الأول: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات العربية	63
المطلب الثاني: تحديات تعزيز التجارة البينية العربية	68
خلاصة الفصل	70
خاتمة	74-73-72
قائمة المصادر والمراجع	77-76

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التجارة الخارجية العربية الإجمالية في فترة 2014/2008	42
02	التجارة الخارجية العربية الإجمالية في فترة 2020/2015	43
03	اتجاهات التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسين 2014/2008	46-45
04	اتجاهات التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسين 2020/2015	47
05	الهيكل السلعي لتجارة الخارجية العربية الإجمالية 2014/2008	49
06	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية 2015/2020	51-50
07	أداء التجارة البنية 2014/2008	53
08	أداء التجارة البنية 2020/2015	54
09	مساهمة التجارة البنية في التجارة الخارجية الإجمالية الدول العربية 2014/2008	56
10	مساهمة التجارة البينية في التجارة الخارجية الإجمالية الدول العربية 2020/2015	58

11	الهيكل السلعي لتجارة البينية العربية 2014/2008	59
12	الهيكل السلعي لتجارة البينية العربية 2020/2015	61
13	مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية التجمعات العربية 2014/2008	63
14	مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية التجمعات العربية 2020/2015	65

المقدمة

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تغييرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الخارجية,حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل,بل أكثر من هذا, فالتجارة ظلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة,كتقدم وسائل النقل والمواصلات وظهور الثورات الصناعية بعدها وبروز ثوره الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات الحديثة, وتعبر التجارة الخارجية بمثابة القوه الدافعة للتنمية الاقتصادية, وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل الاقتصادية وإنتاجيه الدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة,كما يمكن تقديمها على أساس الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة, بحيث تتيح المحافظة على توازن ميزانها التجاري, ولكن ما نلمسه في هذا المجال انه بغياب استراتيجيات وسياسات متضحة فانه من المستحيل والصعب تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

و رصدت التجارة البينية تزايدا في أهميها بين الدول العربية في تعزيز التجارة الخارجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام, بحيث يشكل التجمع الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية عنصرا حيويا في هذا السياق حيث يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق فوائد متبادلة,لذلك تأتي هده الدراسة لتحليل ودراسة مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية في تعزيز نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال فترة 2020/2008, وفي هذه الفترة ، شهدت التجمعات العربية تطورًا مهما في الهيكل التجاري وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

ووفقا لما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف يمكن أن تساهم التجارة البينية العربية للتجمعات العربية في نمو التجارة الخارجية لدول العربية؟

الأسئلة الفرعية: لتبسيط إشكالية البحث تم طرح الأسئلة الفرعية التالية

- كيف كان أداء التجارة الخارجية للدول العربية ؟
- كيف كان أداء التجارة البينية العربية ذ
- ماهي تحديات تعزيز التجارة البينية العربية ؟
- ما مدى مساهمة التجمعات العربية في تحليل أداء التجارة الخارجية العربية؟
- ماهو اتجاه التجارة الخارجية العربية ؟

الفرضيات :

للإجابة عن التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1ـ زيادة حجم التجارة البينية العربية وتعزيز التجارة الخارجية يمكن أن تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي للدول العربي

- من خلال زيادة حجم الصادرات والواردات.
- تعزيز التجارة البينية العربية للاستثمارات ونقل التكنلوجيا بين الدول .
- توسيع قاعدة العملاء وتنويع مصادر الدخل للدول العربية .

2ـ تعزيز التجارة البينية العربية يمكن أن يساهم في تعزيز التنوع الاقتصادي للدول العربية وتوسيع قاعدة متوجاتها المصدرة و المستوردة في التجارة الخارجية .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل ومعرفة الدور المنوط بالتكتلات الاقتصادية والتجمعات العربية في تعزيز التجارة الخارجية العربية ؟

أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى ما يلي

ـ الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية وأنها في صميم تخصصنا وكذالك التجارة البينية.

ـ يعزز تخصص التجارة الدولية مهارات التحليل الاقتصادي والتجاري في دراسة التجارة البينية والتجارة الخارجية .

ـ تخصص التجارة الدولية يوفر الأدوات والمهارات اللازمة لتحليل مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية في نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة المحدد

ـ ارتباط الموضوع بتخصص .

أهداف الموضوع :

تهدف دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها ما يلي :

ـ تحليل مساهمة التجارة البينية في تعزيز نمو التجارة الخارجية لدول العربية.

ـ دراسة التأثيرات والتطورات التي شهدتها التجمعات العربية في الهيكل التجاري وحجم التبادل التجاري.

ـ فهم أهمية التجمعات العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي وتحقيق الفوائد المتبادلة.

ـ تحليل العوامل التي ساهمت في تطور التجارة البينية للتجمعات العربية وتأثيرها على نمو التجارة الخارجية.

ـ تقديم نظرة شاملة للتطورات والتغيرات في التجارة البينية للتجمعات العربية خلال الفترة من 2008 إلى 2020.

ـ توضيح العلاقة بين التجارة البينية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في دول العربية.

ـ تسليط الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بالتجارة البينية وتعزيز التجارة الخارجية في الساحة العربية.

المنهج المتبع : للإلمام بالموضوع والإجابة على إشكالية البحث تم إتباع المناهج التالية :

المنهج الوصفي: اعتمادنا على الجانب النظري على المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات المتعلقة بالموضوع .

المنهج التحليلي: اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي حيث تطرقنا إلى تحليل الجداول والإحصائيات المتعلقة بالتجارة البينية للتجمعات العربية وكدا بيانات التجارة الخارجية والشركاء التجاريين .

حدود الدراسة :

ـالإطار الزمني: تم تحديد الفترة من 2008 إلى 2020 نظرا لأنها فترة تميزت بعدة أزمات مالية واقتصادية ضخمة .

ـ الإطار المكاني : تستهدف الدراسة من مجموعة الدول العربية تشمل في التجمعات العربية .

ـ الإطار الموضوعي : تقتصر الدراسة الحالية على دراسة تحليل مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية في نمو التجارة الخارجية لدول العربية .

هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم التجارة الخارجية وقد قسم إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي المبحث الأول عموميات حول التجارة الخارجية وتطرقنا في المبحث الثاني إلى سياسات التجارة الخارجية أماالمبحث الثالث تحرير التجارة الخارجية ويتناول الفصل الثاني الإطار النظري لمفاهيم حول التجارة البينية وقد قسم إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول الإطار النظري للتجارة البينية والمبحث الثاني مفاهيم حول التجمعات العربية ويتناول الفصل الثالث دراسة تحليلية لأداء التجارة البينية العربية ومساهمتها في نمو التجارة الخارجية وقد قسم إلى ثلاث مباحث وهي المبحث الأول التجارة الخارجية السلعية الإجمالية والمبحث الثاني التجارة البينة السلعية العربية

المبحث الثالث التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

الفصل الأول :الإطار النظري لمفهوم التجارة الخارجية

تمهيد الفصل:

تعد التجارة الخارجية العجلة المسيرة لاقتصاد أي دولة أو الدول النامية على حد سواء ،فيجب على كل دولة أن تسعى إلى التطوير من تجارتها بين الدول الأخرى وذلك بتطبيقها مجموعة من السياسات والإجراءات تؤهلها للوصول إلى تحقيق أهدافها الوطنية ،ولإبراز وتحليل ماسبق ذكره قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني:سياسات التجارة الخارجية

المبحث الثالث:تحرير التجارة الخارجية

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة ما وانطلاقا من هذا نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها.

المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف ومفاهيم للتجارة الخارجية يمكن أبرازها في ما يلي[1] :

[1]-جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي ،الطبعة1 ،عمان،2010 ص11.

تعريف التجارة الخارجية

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد ورؤوس الأموال ،تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظومات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

لقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية,ولدا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية.

فالتجارة بين ولايات الهند قبل عام 1947 ، ونشأة دولة الباكستان كانت تجارة داخلية بحتة ثم تحولت وأصبحت تجارة دولية بعد إنشاء دولة الباكستان،وقد يحدث العكس وتتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثلما سيحدث عند تحقق الوحدة السياسية الأوروبية بعد سنوات قليلة، وعندما ستتحول التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الاتحاد الأوروبي إلى تجارة داخلية.

كما يعرفها احد الكتاب(بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية,ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة)[1].

هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول, بهدف تحقيق منافع متبادلة لإطراف التبادل[2].

من التعاريف السابقة نستنتج إن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع اكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصريين أساسيين هما :

الصادرات والاستيرادات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية بما يلي[3]:

1- تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسطية.
2- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.
3- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما وتشمل القروض الدولية.
4- تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى أخر بالإضافة إلى الهجرة.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية ،الطبعة1، مصر 2009ص8.
[2] كاظم عبادي الجاسم جغرافية التجارة الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، لطبعة الاولى عمان 2015، ص31.
[3] موسى سعيد مطر وأخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، الطبعة1، عمان 2001، ص 14.

الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

إن قيام كل من التجارة الداخلية والخارجية يكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي على قيام التبادل,وهنا قد نتساءل هل معنى ذلك إن النظرية التي تحكم التجارة الخارجية هي نفسها التي تحكم التجارة الداخلية, وبمعنى أخر هل تعتبر النظرية الاقتصادية التي تفسر قيام التجارة الداخلية صالحة تماما لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول والواقع إن النظرية الاقتصادية تستطيع إن تفسر التجارة الخارجية مثلما تفسر التجارة الداخلية ولكن جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الدولية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية وهذا استنادا إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية[1] :

1- التقاليد العلنية المتبعة في دراسة التجارة الدولية جرت التقاليد العلمية التي أرسى دعامتها زعماء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على اعتبار التجارة الخارجية فرعا مستقلا من فروع الدراسة الاقتصادية نضرا لتمييزها باسى فنية لاشتراكها فيها التجارة الداخلية.

2- اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا: قد تشترك التجارة الداخلية مع التجارة الخارجية التي تواجه كلاهما ،فمشاكل النقود والبنوك والأجور والأسعار على سبيل المثال،فالمشاكل النقدية المصرفية الدولية تختلف في جوهرها عن المشكلات النقدية المصرفية المحلية.

3- الاختلاف في قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال: يعتقد علماء الاقتصاد الكلاسيكي أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة في حين يصعب حدوث دلك عبر الحدود السياسية الدولية.

4- تمايز واختلاف العملات النقدية : من المتعارف عليه أن المقيمين في إقليمين مختلفين داخل الدولة الواحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في معاملاتهم ،أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي فان الأمر جد مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز وعملتها الوطنية الخاصة بها.

المطلب الثاني :أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها

تطرقنا سابقا إلى مفهوم التجارة الخارجية، وسنتناول في هدا المطلب أسباب قيام التجارة الخارجية.

أولا:أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية[2] :

1- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا(تحقيق الاكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة وهذا ماسبق شرحه.

[1] كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية ،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان2015 ، ص35/-36.
[2] ـ موسى سعيد مطر واخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء ، الطبعة الأولى، عمان 2001، ص17ص18.

2- التخصص الدولي: بينا سابقا أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

3- اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير Economiesof Scale وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة من دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

4- اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي .

ثانيا :أهداف التجارة الخارجية

من أهداف التجارة الخارجية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، حيث أنه لا سبيل أمام الدول النامية غير هذه التكنولوجيا لتخطي هذه الفجوة القائمة بين دول العالم اليوم، ومنه تهدف هذه التجارة إلى تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية والاتجاه نحو مجتمع عالمي للمعلومات[1].

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم ،فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا ،فلو نظرنا إلى دول غرب أوروبا التي يزيد عدد سكانها عن 230 مليون نسمة لكونها تعيش على مساحة محدودة نسبيا من الأرض ذات الموارد الطبيعية المحدودة ، مما جعلها في حاجة إلى التعاون مع دول العالم أخدا وعطاء ،لما كانت دول غرب أوروبا لا يمكنها العيش بدون تجارة دولية[2].

إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة, ويترتب عليها فيما بعد أهمية اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمعات, ولعل ابرز تلك الأهمية تتلخص في قدرتها على إيجاد توفير مايلي[3] :

[1]- عبد الكريم عبد الخالق ، أيوب بوخلط، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر الفترة (2018/2000) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019ص 11.

[2]-السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية ،الدار الجامعية، الطبعة1، مصر 2009 ص9.

[3]- عطا الله الزبون، التجارة الخارجية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2015 ص19ص18ص17ص16

1- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية.
2- تعمل التجارة الخارجية على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.
3- تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الأنشطة الإنتاجية أو الاستهلاكية و الخدماتية ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في ذلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير للسلع من مواد أولية أو مصنعة.
4- ينجم التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة أو ما يسمى بالإنفاق الجاري.
5- التجارة الخارجية من الصادرات و الواردات تعمل على إيجاد التوازن الاقتصادي الداخلي في اقتصاد الدولة.

المبحث الثاني :سياسات التجارة الخارجية

تضع الدولة مجموعة من القوانين الإجراءات عند ممارسة تجارتها الخارجية بهدف تحقيق غاية معينة، ولتحقيق هدفها عليها بإتباع سياسات تساعدها على تسيير تجارتها لذلك في هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم حول سياسات التجارة الخارجية.

المطلب الأول : مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها

سنتطرق في هذا المطلب على مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها

الفرع الأول:تعريف سياسة التجارة الخارجية

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف

وتختار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية ام حماية التجارة) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تصنعها موضع التطبيق.[1]

كما تعرف أنها :"السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة . ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة[2].

الفرع الثاني :أهدافها

[1]- كاظم عبادي الجاسم ،جغرافية التجارة الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1 ،عمان،2015 ص61.
[2]- عبد الكريم عبد الخالق ، أيوب بوخلط، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر الفترة(2008/2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2019ص14.

1) الأهداف الاقتصادية:

- ❖ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- ❖ حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- ❖ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية.
- ❖ حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة الحديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

2) الأهداف الاجتماعية:

- ❖ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- ❖ إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

3)الأهداف الإستراتيجية :

- ❖ المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- ❖ العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

المطلب الثاني :أنواع سياسة التجارة الخارجية

تتفرع سياسة التجارة الخارجية إلى نوعين من السياسات هما سياسة حماية وحرية[1] :

أولا :سياسة حماية التجارة الخارجية

1/تعريفها:

-هي تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتحاد الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

-قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الاستيرادات أو وضع حد أقصى لحصة الاستيرادات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية .

2/حجج واراء أنصار الحماية التجارية

1- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية

2- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.

[1]- كاظم عبادي الجاسم جغرافية التجارة الدولية دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، 2015، ص ص62- 63.

3- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.

ثانيا :سياسة حرية التجارة الخارجية

1/ تعريفها :

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول أو الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية أو الحصص والوسائل الأخرى.

ومن هنا نستنتج سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

2/حجج وأراء أنصار سياسة الحرية التجارية

- ❖ تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيها نسبيا وبتكلفة اقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- ❖ تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج
- ❖ تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
- ❖ تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- ❖ تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة[1].
- ❖ يرى البعض أن الحماية تقوم على سياسة إفقار الغير من الدول،إذ أن التعريفة الجمركية تقلل من حجم الواردات[2].

المطلب الثالث: أدوات سياسات التجار الخارجية

أولا :الأدوات السعرية :يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات الاستيرادات أهمها[3] :

1- الرسوم الجمركية :تعرف على أنها "ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات" وتنقسم إلى ثلاث أنواع :

أ- الرسوم النوعية :وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (الوزن-الحجم).

---

[1]- كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،2015ص76.

[2]-عبد الكريم عبد الخالق، أيوب بوخلط، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر الفترة (2000 /-2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي،تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعةمحمد بوضياف - المسيلة 2019 ص17.

[3]- كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية, دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان 2015ص64.

ب-الرسوم القيمة :وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ماتكون نسبة مئوية.

ج-الرسوم المركبة :وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية

2-نظام الإعانات:

يعرف نظام الإعانات على انه :كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

-نظام الإغراق: ويتمثل بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن إثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية ونميز له ثلاث أنواع.

الإغراق العارض :يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.**الإغراق قصير الأجل:**يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

الإغراق الدائم :يشترط لقيامه إن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذي له صيغة احتكارية.

ثانيا :الأدوات الكمية:

1. **نظام الحصص :**يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمي وقيمي).
2. **الحظر(المنع) :** ويعرف الحظر على انه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية من خلال الصادرات أو الاستيراد أو كليهما ويأخذ احد الشكلين :

الحظر الكلي :هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي,بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي .

الحظر الجزئي :هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول ولبعض السلع.

1. تراخيص الاستيراد

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص وموافقة سابقة من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

ثالثا :الأدوات التجارية

1 المعاهدات التجارية :هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية.

2. **الاتفاقات التجارية :**هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل.
3. **اتفاقيات الدفع :**تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها تنطوي لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل[1].

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية

تسعى كل دول إلى تحرير تجارتها الخارجية من جميع القيود التي تمنع انسياب وحركة السلع والخدمات بين دول العالم، وذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة و متنوعة ، من بينها تحقيق النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر و غيرها من الأهداف الأخرى ، و قصد التعرف أكثر على تحرير التجارة الخارجية سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية و إلى أثار تحريرها .

المطلب الأول :مفهوم تحرير التجارة الخارجية

توجد عدة تعار يف لتحرير التجارة الخارجية لدى عدة باحثين و من بين هذه التعاريف نذكر ما يلي : [2]

يعتبر تحرير التجارة الخارجية هو عملية التخلي بشكل كلي عن القيود المفروضة على التجارة و أسعار الصرف، و هذا التفسير حاد لا يتناسب مع ما تعليه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة، أما الثاني: فهو ما جاءت به منظمة التجارة العالمية حيث عرفت تحرير التجارة الخارجية بأنه : الآلية التي سيتم من خلالها تخليص المعاملات و المبادلات التجارية الدولية من كافة القيود و الحواجز التي تعيقها ، و لكن قد تتدخل الدولة استثنائيا في بعض الحالات الخاصة ، كالاستثناءات الأمنية و حالة حدوث أزمة في ميزان المدفوعات

أما تحرير التجارة الدولية من منظور المؤسسات الدولية فتعني :

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد .
- تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و التحكم فيها .
- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية , ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه أثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها ، و هذا من شأنه التأثير على الإنتاج و الطلب و الشغل ، و منه في النهاية إعادة توزيع المداخل .

ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة ، حيث تعمل هذه الأخيرة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية و

[1]. كاظم عبادي الجاسم ،جغرافية التجارة الدولية ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان 2015 ص65 ص 66 .

[2] عبد الكريم عبد الخالق وأيوب وبخلط , أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان التجاري دراسة حالة الجزائر فترة 2000-2018 , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي, جامعة محمد بوضياف –مسيلة- , سنة 2019/2018 , ص24.

تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.

المطلب الثاني : آثار تحرير التجارة الخارجية

هناك العديد من الآثار التي تنجم عن جراء إتباع الدول لبرامج تحرير التجارة الخارجية ، حيث تؤثر هذه البرامج على العديد من الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها :

أولا. الآثار الاقتصادية

تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الجانب الاقتصادي من خلال :[1]

1 - رفع معدلات نمو الإنتاج و تحسين الإنتاجية :

إن تحرير التجارة أو رفع الحماية يسمح بتحقيق معدلات نمو أكبر من خلال توفر موارد أكبر ، و تحسين إنتاجية عناصر الإنتاج ، و لقد أثبتت الكثير من الدراسات على وجود علاقة طردية بين الانفتاح و النمو الاقتصادي .

2 - استغلال وفرات الحجم :

إن الانفتاح على الخارج خاصة من حيث رفع الحماية من شانه الحد من القوى الاحتكارية ، ويسمح باستغلال وفرات الحجم وقد أثبتت الدراسات المتوافرة في هذا المجال و في معظمها الدول المتقدمة وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح و استغلال وفرات الحجم .

3 - رفع معدلات التصدير و تنويعه :

يلعب تشجيع التصدير و تنويعه دورا هاما في برامج تحرير التجارة الخارجية ، إذا، ارتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة، و بالتالي سياسة تشجيع الصادرات تضمن تحسنا في وضع ميزان المدفوعات و ارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي .

4 - تخفيض عجز الميزان التجاري :

تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري من خلال تأثيرها على الصادرات و الواردات في نفس الوقت ، في حن تؤثر برامج التحرير تأثيرا سريعا و واضحا على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السريعة) فإن التأثير على الصادرات يتوقف أيضا على درجة تعديل هذه الحوافز و مدى الاستجابة لتلك الحوافز ، كما أن التأثير على الميزان التجاري يتوقف على نوع الحوافز التي يبدأ بتطبيقها أولا :

- إذا بدأ البرنامج باستعمال حوافز تشجيع التصدير (مثل خفض قيمة العملة) قبل الشروع في رفع الحماية عن الواردات سوف يؤدي ذلك إلى تحسين الميزان التجاري يتبعه تقلص نتيجة تفاقم الواردات

أما إذ وقع العكس ، الأثر المباشر لتحرير التجارة يكون سلبيا في البداية ثم إيجابيا فيما بعد .

[1] مرجع سابق , ص 25 ص 26.

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

تعتبر الآثار الاجتماعية من أصعب الجوانب من حيث التقييم ، حيث تكتسب هذه الآثار أهمية خاصة نظرا لأن أي برنامج يؤثر سلبا علي توزيع الدخل و على الطبقات الفقيرة ، و نظرا للمصاعب التي تواجهها هذه الآثار اعتمدت الدراسات التي قيمت الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية بعض المؤشرات منها :[1]

1- حصة الأجور في الدخل ب :

إن تراجع حصة الأجور في الدخل الوطني تشير إلي تفاقم البطالة و تدني مستوى المعيشة، حيث يتسبب رفع الحماية في تقهقر بعض الشركات أو القطاعات التي لا تستطيع أن تواجه المنافسة الخارجية، و يؤدي ذلك إلى تشريع العمالة ، خاصة غير المتخصصة مما ينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة .

2- مستوى الاستهلاك للفرد الواحد :

حيث يعتبر مستوى الاستهلاك للفرد الواحد عن مستوى الرفاهية ، فتدني مستوى الاستهلاك الحقيقي يعني تدهور في مستوى المعيشة .

3 - مستوى النفقات الاجتماعية :

عندما تكون الطبقات الفقيرة من أكبر المستفيدين من التقديمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، النقل ...الخ) و بالتالي فإن تقليص هذه النفقات. خلال البرنامج دليل على تقهقر هؤلاء و يقاس بحجم الاتفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي

4 - برامج النهوض بالطبقات الفقيرة :

تلجا العديد من الدول التي تحرر تجارتها إلى إنشاء برامج النهوض بالطبقات الفقيرة ، إن وجود هذه البرامج يدل في حد ذاته على وجود تأثير سلبي محتمل على هذه الطبقات

[1] مرجع سابق , ص27

خلاصة الفصل :

رغم تعدد التعاريف والمفاهيم حول للتجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية في الإقتصادات والمجتمعات، إذ تتأثر بعوامل متعددة (الطبيعية ، الاقتصادية ...الخ) من الممكن أن تؤدي إلى الحد من تطورها وانحلالها الدولي.

إما فيما يخص السياسات التجارية فهناك عدة أنواع تميز السياسات التجارية عن غيرها وعدة أدوات وأساليب تستخدمها الدولة للتأثير بها على التجارة الخارجية.

إن تحرير التجارة الخارجية قانون جاء ليحد من كافة القيود التي تعيق من انسياب و حركة السلع والخدمات بين دول العالم، وهذ ما سنتناوله في الفصل الثاني مع التجارة البينية للدول العربية.

الفصل الثاني

تمهيد

تسعى التجارة البينية إلى خلق وتحرير التجارة وكذا التشجيع على التبادل التجاري ورفع الكفاءة الإنتاجية بالنسبة لدول التجمعات العربية , من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل مبحثين يحتوي المبحث الأول على ماهية التجارة البينية ونشأتها أما المبحث الثاني يتضمن التجمعات العربية وأهداف تأسيسها .

وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين

-المبحث الأول:ماهية التجارة البينية

-المبحث الثاني:مفاهيم حول التجمعات العربية

المبحث الأول: ماهية التجارة البينية

تلعب التجارة البيئية دوار مهما وحيويا في اقتصاديات الدول سواء كانت دول متقدمة أو نامية كما أنها ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دوار أساسيا في نموها الاقتصادي وتشكل جزءا هاما من الدخل القومي خاصة دول التي يتمتع اقتصادها بفوائض إنتاجية عالية كالدول المتقدمة والتي تسعى بالتالي لتصريفه وتسويقه في الأسواق الخارجية وبما أن التجارة البينية حلقة من حلقات التجارة الخارجية والتي من خلال هذه الأخيرة نستطيع الحصول على ما

نحتاجه من الدول الأخرى لاستمرار العملية الإنتاجية والحفاظ على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

أما بالنسبة للدول النامية فإنها تستطيع من خلال التجارة الخارجية الحصول على ما تحتاجه من سلع ضرورية ورأسمالية وتكنولوجيا وسلع وسيطة وخامات صناعية أولية لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية وغيرها من سلع مختلفة تحتاجها

لذا سوف نتطرق في هذا المبحث حول أهمية والتعريف بالتجارة البينية

المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية وأهميتها

أولا- مفهوم التجارة البينية: هناك عدة تعاريف للتجارة البينية نذكر منها :[1]

مصطلح التجارة البينية يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين دول الأعضاء في تكتل الاقتصادي وللتجارة البينية معنى واسع ويضم كلا من :

- صادرات والواردات من السلع والخدمات بين دول الأعضاء .
- خلق وتحرير التجارة .
- التجارة بين دول الأعضاء.
- الحركات لرؤوس الأموال بين دول الأعضاء .

"كما تعرف التجارة البينية بأنها": فرع من فروع علم الاقتصاد والدي يهتم بدراسة للصفقات الاقتصادية الجارية عبر دول أعضاء التكتل وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي :

- تبادل السلع والخدمات .
- تبادل النقود.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية لدول الأعضاء .
- تبادل عنصر العمل بين دول الأعضاء .

ونستنتج مما سبق أن مفهوم التجارة البينية:

هي عملية التبادل التجاري بين الشركاء في تكتل اقتصادي وتعمل على خلق التجارة بين دول الأعضاء وتحريرها من القيود المعيقة لها بين الشركاء من أجل تحقيق أهدفها الاقتصادية كزيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية

"وتعرف التجارة البينية بأنها"[2]:"التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها التجارة ذات الاتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية .

وقد برزت أراء نظرية عديدة تفسر ظاهرة التجارة البينية ذات الاتجاهين وهي تختلف عن التجارة ذات الاتجاه الواحد من خلال التعامل بالمنتج الصناعي القائم على نظرية الميزة النسبية في الإنتاج ولأن التجارة البينية يصعب تفسيرها في المفهوم أو النموذج الني

[1] بن دبكة دنيا و طعبلي الصادق وهارون محمد سليمان , دور التجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي دراسة حالة –الاتحاد الربي نمودجا- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة حمى لخضر الوادي , 2018/2017 , ص3 .

[2]- إسلام نوار و محمد العينوس, دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة لبينية –دراسة حالة دول جنوب شرق أسيا ,مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل- سنة 2021/2020 , ص 33 و34.

وكلاسيكي فلا بأس إن وجدت بعض الأدبيات lipoid and grubbier ثم تطويرها لتفسير مثل هذه التجارة البينية ويأتي في مقدمتها ما قام به كل منسنة 1975
أرس Gruel-Lloydومستوى العمل (فروبل)فإن الاختلاف في المستوى التكنولوجي و المال فحسب
بإمكانه أن يلعب دور مهما في نمو التجارة البينية في السلع التي تتطلب نفس العنصر المماثل أو المتشابه في المدخلان بدليل أن هناك بعض الدول تتشابه فيها بعض عناصر الإنتاج كالموارد الطبيعية وغير الطبيعية وخاصة الواقعة في إقليم جغرافي مشترك ومتقارب كما هو الحال لدول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها قد تمتلك تكنولوجيا مختلفة وبالتالي يؤدي هذا الاختلاف في التكلفة والإنتاج
أماKurgan(كرومان)فقد ركز على دور المنافسة الاحتكارية ومقدار العائدات على الإنتاج في نمو واتساع التجارة البينية وكثر تحديدا من Kurgan(كرومان)أن الصناعات التي تحقق ذلك يرى
عوائد مرتفعة بتكاليف ومدجلات منخفضة نسبيا تستطيع أن تهيئ العديد الذين يقومون بإنتاج أنواع مختلفة لنفس السلعة بماركات أخرى وبالتالي ففي هذه الظروف يؤدي بكل دولة إلى التخصص في تشكيلات متنوعة مما يزيد من فرص إمكانية التبادل البيني ممكنة أي التجارة البينية .
(يات) فيرى أن المساهمة الإنتاجية أصبحت عنصر هام في الاتفاقيات التجارية الإقليمية
أما Yeast
وهي الناجمة عن نمو المشاريع التكاملية الإقليمية والتي بدورها تساهم في نمو وزيادة التجارة البينية والتي انتشرت بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة حيث وصلت بحوالي 30% من التجارة العالمية في السلع المصنعة التي تتمتع بالجزء الأكبر في التجارة البينية .
كما أن تكاليف إنتاج الوحدات الصناعية تختلف حسب طبيعة المنتجين بدليل أن المنتج الجيد أفضل
من المنتج الأقل قدرة منه في الإنتاج والتصدير في تخفيض الحواجز والموانع الأخرى لنمو التجارة البينية كتكاليف النقل والموصلات...الخ، ولابد من الشارة هنا أن ترتيبات المساهمة الإنتاجية تبرز عموما كاستجابة لعوامل متعددة من ضمنها انخفاض التعريفة، اختلاف الأجور، انخفاض تكاليف النقل والمواصلات والخدمات الإنتاجية كالتأمين والتخزين وغيرها، ومن غير أن تنجح هذه الترتيبات في غياب هذه البيئة

ثانيا-أهمية التجارة البينية [1]

تبرز أهمية دعم التجارة البينية بين التكتلات الإقليمية ومن بينها المنطقة العربية، وهو ما لم يعد خيارا بل بات ضرورة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد .

[1]- محمد إسماعيل وآخرون, التجارة العربية البينية:الواقع، والتحديات، وأفاق المستقبلية , دراسة اقتصادية, العدد 97-2022 , صندوق النقد العربي , أبو ضبي, ص 4.

جدير بالذكر، أن تنمية التجارة العربية البينية، ستظل في مقدمة الأولويات التي تتضمنها برامج وخطط التكامل الاقتصادي العربي ,حيث استحوذت النقاشات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية لكبرى، على قدر كبير من الاهتمام منذ إنشاء جامعة الدول العربية،سوا خلال اجتماعات القمة، أو على مستوى اجتماعات وزراء الخارجية والتجارة والوزارات المعنية في الدول العربية، حيث تمحورت غالبية تلك الاجتماعات، على مدار سنوات عديدة، حول العمل على تحرير التجارة العربية تدرجيا ودمجها بصورة أكبر في التجارة العالمية, من خلال العمل على تطبيق سياسات تجارية تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية .

تّوجت مساعي وجهود الدول العربية لتنمية وتعزيز تجارتها البينية بالإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1997 لتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية أعضاء جامعة الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية العالمية. سبق هذه الخطوة، بذات الإطار، إنشاء برنامج تمويل التجارة العربية كمؤسسة مالية عربية تعني بتقديم التمويل اللازم لدعم الصادرات العربية البينية وصادرات الدول العربية للعالم من تسهيلات ائتمانية لقاعدة عريضة من البنوك ّر العربي والمؤسسات المالية في الدول العربية، حيث أسهم البرنامج بشكل كبير في دعم المصدر والتجارة

المطلب الثاني: أسس قيام التجارة البينية

يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل والتي نوجزها في الآتي :[1]

أولا: الحواجز التجارية , جمركية وغير جمركية

تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها ، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية , لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد ، وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير والمواصفات الفنية ، والمتطلبات البيئية ، والمعايير الصحية .

ثانيا: اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول

كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية كونها

تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول

.

ثالثا: اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية .[2]

[1]-بن دبكة دنيا و طعبلي الصادق وهارون محمد سليمان, مرجع سابق, ص5.

[2] بن دبكة دنيا وأخرون , مرجع سابق , ص4.

تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على
عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء ، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء ، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية ، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات .

رابعا: الميزة النسبية

يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها , وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها .

خامسا: البنية التحتية

تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء .

سادسا: شبكات النقل والتوزيع والتسويق

من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول
المستوردة. فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة , فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام ، وشبكات توزيع

المطلب الثالث : نشأة وتحويل التجارة البينية

أولا: نشأة التجارة البينية وآثارها

1: نشأة التجارة البينية.

يقصد بخلق التجارة البينية باستبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية ويعتبر نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال وغير لكفؤ اقتصاديا وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام التكامل تقوم هده الدولة العضو بإستاد هذه السلعة من شركات دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير لكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توفق وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا ونظر لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي فإن الأجانب غير الأعضاء في الاتفاقية لا يفقدون شيئا من صادراتهم

إذن فخلق التجارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير وعليه يؤثر تأثر ايجابيا على الرفاهية الاقتصادية .

2: أثر نشأة التجارة البينية.[1]

ويعني نقل الإنتاج من المصدر الأقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة إلى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكامل، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ونتيجة لدلك يحدث أمران

- خروج بعض المنتجين المحليين الدين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد،واستيراد ما يعوض هدا النقص في الإنتاج المحلي .

ويعتبر أثر خلق التجارة نافع على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الإنتاج.

ثانيا:تحويل التجارة البينية وأثرها

1: تحويل التجارة البينية

ويقصد بأثر تحويل التجارة واستبدال بمنتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكاملالاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلي وكفاءة أقل داخل الاتحاد ، ويؤثر هذا الأثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية وتتضح طبيعة هذا الأثر آدا ما تأملنا حقيقة هامة وهي أن الدولة "أكانت تستورد السلعة "س" من الدولة "ج"قبل تكوين الاتحاد الجمركي وتعتبر الدولة "ج"في هذه الحالة هي المصدر الإنتاجي الأكثر كفاءة أي المصدر الإنتاجي الذي يتولى إنتاج هذه السلعة بنفقة نسبية أقل ،غير إن قيام الاتحاد الجمركي وما يؤدي إليه من إزالة الرسوم الجمركية بين الدولة أ ، ب مع الاحتفاظ بسياج جمركي موحد في مواجهة الدولة "ج" سوف يعتبر من تفاوت التبادل التجاري

فالدولة "أ" سوف تقوم الآن باستيراد السلعة "س" من الدولة "ب" وهي الدولة المنتجة للسلعة "س" بكفاءة إنتاجية نسبية أقل أي بنفقة نسبية أعلى مع توحيد التعريفة في مواجهة الدولة "ج" ، أصبح في مقدور الدولة "ب" تغذية السوق المحلي للدولة "أ" بكميات من سلعة "س" أرخص نسبيا عليه عما كانت من قبل تكوين الاتحاد الجمركي وهو ما يحول طلب المستهلكين في الدولة أعلي إنتاج الدولة "ب" من السلعة "س" أي إحلال طلب المستهلكين في الدولة أعلي إنتاج الدولة "ب" الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة "ج" الأقل تكلفة وهذه هي صور التميز الجغرافي في فرض الرسوم الجمركية والذي يتخذ في حالتنا نوعا من التفرقة في المعاملة الجمركية بين واردات الدولة "أ" من الدولة "ب" وهي الدولة العضو في الاتحاد الجمركي وارداتها من الدولة "ج" وهي الدولة غير العضو في الاتحاد الجمركي

2: أثر تحويل التجارة البينية.

[1] , بن دبكة دنيا وآخرون , مرجع سابق ص5.

ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو في الاتحاد وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من المنتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى منتجين اقل كفاءة داخل الاتحاد .[1]

المبحث الثاني:مفاهيم حول التجمعات العربية:

سنتناول في هذا المبحث إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و اتحاد المغرب العربي كذلك اتفاقية أغادير مع إبراز أهم أهداف انجازهم لقد أرسلت وسنوضح أكثر في ما يلي

المطلب الأول:مجلس التعاون الخليجي:

أولا:نشأة المجلس:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة إقليمية تتكون من ستة دول تطل على الخليج العربي وهي:

الإمارات العربية المتحدة,مملكة البحرين,المملكة العربية السعودية,سلطنةُ عمان,دولة قطر,دولة الكويت.

وقد كان تأسيس المجلس في (25/05/1981م) في إمارة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، بعد أن تمت الموافقة على نص ميثاق مجلس التعاون العربي من وزراء خارجية الدول المذكورة في(04/02/1981م). وكان الراحلين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح من أصحاب فكرة إنشائه. ورغم أن العراق يطل على الخليج العربي، لكن ليس عضو في مجلسا لتعاون، بل عضو ثانوي في بعض المجالات كالرياضة والتعليم. وتتمثل أهداف المجلس في العمل على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الحكومات العضوات في كافة المجالات من أجل تحقيق الوحدة بينها، وفقا لما نصت عليه المادة الرابعة في النظام الأساسي للمجلس،وتعميق وتقوية علاقات الروابط ودوائر التعاون السائدة بين شعوبها في شتى الميادين كالشؤون الاقتصادية والمالية والزراعة والصناعة,والتجارة والمعاملات والاتصالات والتعليم والثقافة، والشؤون الصحية والاجتماعية، والإعلام والسياحة وشي الميادين المعرفية الأخرى،ومن هذه الزاوية فهو بكل المقاييس، يمثل رَّدا عمليا على تحديات الأمن والتنمية. كما يمثل أيضا استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية. والجدير بالذكر أنه تم التوقيع على اتفاق اقتصادي موحد فنوفمبر سنة (1981م) ثم التصديق عليه لاحقا في سنة (1982م) ومن ضمن تجارة المنتجات الوطنية المنشأ بين الحكومات العضو في كل من القطاع الزراعي أو الموارد الطبيعية، وهكذا يتم إعفاء هذه المنتجات

[1] بن دبكة دنيا وآخرون , مرجع سابق ,ص5.

من الرسوم الجمركية وأي ضرائب أخرى مكافئة كما يهدف أهدافه تحريرا لاتفاق إلى تطبيق تعريفة جمركية وسياسات تجارية خارجية موحدة[1].

ثانيا:أهداف مجلس التعاون الخليجي:

إن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الذي يمثل ميثاق المجلس والذي وافق عليه مؤتمر القمة الأول مايو 1981حدد الجوانب المختلفة لمجلس التعاون من حيث الأهداف العضوية، أسلوب الحركة، علاقته بالمنظمات العربية، أجهزته الرئيسية مهام هذه الأجهزة كيفية تعديل النظام الأساسي وكيفية تسوية

المنازعات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون.ويستنتج من دراسة مجمل النظام الأساسي أن أهداف مجلس التعاون المعلنة كما حددتها المادة 4 من النظام الأساسي هي التالي:[2]

1-تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2-تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3-وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية الشؤون الاجتماعية والصحية الشؤون الإعلامية والسياسية و الشؤون التشريعية الإدارية.

4-وضع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها. يتضح من نص هذه المادة أن التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء يمتد إلى جميع الميادين.

ثالثا:عوامل نشأة مجلس التعاون الخليجي:

كان العامل الاقتصادي أحد العوامل الأساسية في ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية كيان مؤسسي إقليمي إلى الوجود، وذلك من جهتين خارجية وداخلية فعلى الصعيد الخارجي، شهدت مرحلة السبعينيات تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين، وقد برزت منطقة الخليج في هذا الإطار كمحط رئيسي للمطالب العالمية المتزايدة على الثروة النفطية الحيوية، مما عرض المنطقة لضغوط شديدة من الخارج، وقد دفعت هذه الضغوط إلى بلورة ترابط عضوي فيما بين دول الخليج العربية التي استشعرت أن معركتها واحدة في مواجهة من

[1]-عبد القادر رزقي المخادمي, التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,2009,ص91-ص92.

[2]-عبد المهدي شريدة,مجلس التعاون لدول الخليج العربية ,طبعة1,مكتبة مدبولي,القاهرة,1995,ص 41.

يحاولون فرض أرؤاهم وحاجاتهم ومصالحهم عليها دون اعتبار لمصلحتها الذاتية.
هذا عن الظرف العالمي، أما على الصعيد الداخلي فقد كان التحرك نحو التكامل يدفعه بالمثل، الاشتراك في المشاكل والتحديات الاقتصادية الداخلية ذاتها، من ذلك قضايا التنمية والعمالة الوافدة والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية تؤمن حاجات المنطقة وتغطي مخاطر التذبذب في الثروة النفطية، كل ذلك فرض "جماعية المواجهة" وعزز بالتالي من قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1].

لقد كان عامل الحرب العراقية الإيرانية عاملا مؤثرا في تطوير فكرة التجمع الجهوي الخليجي، فقد كانت نيران هذه الحرب تشتعل على مشارف دول الخليج وهي حرب كان كلما في أفقها يؤكد أنها ستستمر، وستوسع مسرح قتالها وتشتد عنفا ويمثل العامل الجغرافي أهمية خاصة في هذا التجمع يتمثل في توافر مقومات الارتباط السكاني، بحكم عامل الامتداد والتواصل، ويمتد إقليمها على أرض منبسطة لا يوجد فيها حواجز طبيعية تقريبا، كما أنها تطل على سواحل بحرية تمتد إلى الخليج العربي والبحر الأحمر، مما يسمح لها بسهولة الاتصال البري والبحري بينهما لاسيما بعد إقامة شبكة مواصلات بحرية وجوية وبرية حديثة تربط بينها، الأمر الذي جعل هذه المنطقة وحدة جغرافية واحدة ذات مصالح ومخاوف مشتركة، وسهل اتجاهها نحو التجمع[2].

وفي المجال الاقتصادي تتشابه خصائص هذه الدول من حيث أن البترول والغار ومشتقاتها مباشرة أو غير مباشرة يشكلان العنصر الرئيسي لمكونات الدخل الوطني الإجمالي و للصادرات.

كما شكلت طبيعة التعامل الدولي القائم الذي اصطدمت به دول مجلس التعاون الخليجي فور حصولها على استقلالها، عاملا حيويا في دفعها للتضامن والتكتل، المواجهة تلك الطبيعة القائمة أساسا على عنصر التكتل، والتضامن، خاصة في ميدان التعامل الاقتصادي، الذي اقتضى من هذه الدول التي تتقاسم ظاهرة التخصص بمجال إنتاج وتصدير مادة النفط، توحد مواقفها في شتى المحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بموضوع تخصصها، وتخرج بتصور واحد حول أي جانب من الجوانب الخاصة بالنفط داخل منظمة الدول المنتجة، والمصدرة للنفط (أوبيك)، أو داخل المؤتمرات واللقاءات الدولية الاقتصادية، كمؤتمرات التنمية والتجارة واجتماع اتحوار الشمال والجنوب .

ولتجسيد ظاهرة توحيد المواقف إلى حقيقة ملموسة فقد كان لابد لهذه الدول، أن تجتمع وفق إطار دائم يتم من خلاله التنسيق فيما بينها للظهور في مختلف المحافل الدولية، والإقليمية في موقف موحد يتم من خلاله تجاوز أي من العقبات التي قد تضعف رؤية تلك الدول نحو أهم الجوانب التي تخص سياستها النفطية، وتأكيدا الأهمية التعاون بين هذه الدول في مختلف الميادين، وشتى المجالات، فقد عملت منذ توفرها على اللحظة السانحة على تكثيف

[1]-محمد بوبوش, التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة, دار الخليج لنشر و التوزيع,طبعة 2, عمان,2016 , ص264ص265
[2] -مرجع تم ذكره سابقا , ص264.

اتصالاتها التي تمخض عنها الإعلان عن ميلاد مجلس التعاون، وذلك في 25يونيو 1985.وعلى هذا نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء ووضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية. وقد تجسدت تلك الأهداف في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981التي استهدفت قيام هيكل اقتصادي خليجي موحد وصولا إلى سوق خليجية مشتركة.[1]

وفي سنوات لاحقة عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية على استكمال الإطار المؤسسي له على الصعيد الاقتصادي،فوافق في دورته الثالثة في المنامة 1982على إنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار (مقرها الكويت)، وعلى تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس لتصبح هيئة خليجية تم التوقيع على اتفاقية النظام الأساسي لها في ديسمبر.1985أما في الدورة الثالثة عشرة في أبو ظبي عام 1992فقد أقر المجلس الأعلى إنشاء مكتب براءات الاختراع وأقر النظام الأساسي له، وفي الدورة الرابعة عشرة بالرياض عام1993تمت الموافقة على إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس وبدأ أعماله في فبراير 1995.[2]

رابعا:انجازات مجلس التعاون الخليجي:

كان لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأثر الايجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء خاصة ما اتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب الدول العربيةEtatsarabesالسابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه سنة (1981م) وحتى الوقت الراهن دون إنكار لتباين وجهات النظر التي تبدو واضحة في سياسات مجلس التعاون منها القضايا الدولية والقضايا المتعلقة بدول الجوار والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية.إلا أن أبرز انجازات المجلس هي كالتالي[3]:

-حل مسألة الخلافات الحدودية الساكنة والمتحركة بالطرق الودية والتي كثيًرا ما كانت السبب في عرقلة التجربة التكاملية لدول الخليج العربية، حتى إذا ما نشب خلاف حدودي بين البحرين وقطر حول جزر حوار تم اللجوء إلى التحكيم الدولي من خلال حكمة العدل الدولية بلاهاي، وإعلان الدولتين قبولهما لحكم المحكمة والتزامهما به.

-أيضا، توقيع كل من السعودية وقطر للخرائط النهائية لترسيم الحدود بينهما، وفي الوقت ذاته نجاح السعودية واليمن في تسوية خلافهما الحدودي التاريخي الطويل بينهما، وتسوية الخلاف الحدودي بين الإمارات وعمان والكويت والسعودية فيما يخص الحدود البحرية وخاصة بشأن حقل الدرة البحري النفطي.

---

[1]-مرجع تم ذكره سابقا، ص ص 266, 267.

[2]-محمد بوبوش, مرجع تم ذكره سابقا ص ص 266-267.

[3]-عبد القادر رزيق المخادمي, التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,2009, ص ص97-98.

وقد بات ملف الحدود على مستوى دول الخليج العربي جزءا من الماضي - وبالتالي، فتح الطريق أما تعميق التعاون والتكامل بين الدول لأعضاء.

-كما أن التحولات الديمقراطية التي تشهدها بلدان الخليج العربية أصبحت تتمدد بشكل أخطبوطي، وبالتالي لم تعد الممارسة الديمقراطية حكرا على التجربة الكويتية التي تعتبر بحق رائدة، وإنما باتت معظم بلدان الخليج مقبلة على هذه التحولات ولكن بدرجات متفاوتة، وهي مؤشرات من شأنها خلق بيئة جديدة لمسيرة التعاون الخليجي، Cooperation du golfeولآفاق التطور الخليجي

المطلب الثاني:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أولا:نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317د59 بتاريخ 19/2/1997البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها الدولية، ويتم تنفيذها اعتبارا من أول جانفي1998إلى غاية2007فمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قدم في إطار مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر،1995وبناء عليما طرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر وسوريا والسعودية، تم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، يؤدي إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى يراعي أوضاع الدول العربية وينسجم مع متطلبات التجارة العالمية.[1]

ثانيا:الأسس التي تقوم عليها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بالرجوع إلى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نجد أن هذا البرنامج قد تضمن القواعد والأسس التي تقوم عليها هذه المنطقة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: [2]

1-أن تكون الدول عضوا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981م

2-الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي لكافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف، والذي يطبق بدءا من 1998/01/01م, وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر الملائم بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31م.

3-ينطبق التحرير التدريجي على قوائم السلع العربية التالية:

---

[1]-معراج هواري, منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي,جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية, العراق,2007 , ص07.

[2]-نزيه عبد المقصود مبروك,التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية, دار الفكر الجامعي, طبعة1, الإسكندرية,2006, ص ص64-65.

(ا)السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقا لأحكام الفقرتين 1 ، 2من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

(ب) السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

4- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

5-تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

7-مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

ثالثا:مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

هناك العديد من المقومات على الساحة العربية يمكن إن تساهم في نجاح منطقة التجارة الحرة العربية، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي[1]:

- توفر الإرادة السياسية : حيث يلاحظ أن قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية قد صدر على مستوى رؤساء وملوك الدول العربية، وكذلك وزراء الخارجية ووزراء المال والاقتصاد في الدول العربية، وهو ما يعني أن الإرادة السياسية متوفرة لإقامة هذه المنطقة ،ووجود الإرادة السياسية أمر ضروري, لقيام هذه المنطقة ذلك أن عملية التكامل الاقتصادي عملية سياسية و اقتصادية في أن واحد.

-توفر السند القانوني: حيث تستند منطقة التجارة الحرة العربية إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة فإطار جامعة الدول العربية عام 1981م، وهذه الاتفاقية تعتبر السند القانوني لهذه المنطقة، وهذا السند القانوني يعتبر ملزما للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، وذلك بعد إقراره من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة.

-توفر البرنامج الزمني : حيث يتوفر لمنطقة التجارة الحرة العربية برنامجا زمنيا ، ووجود برنامج زمني لأي منطقة تجارة حرة يعتبر أمرا ضروريا للاعتراف الدولي بها ، وخاصة من قبل منظمة التجارة العالمية ، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية فقد تم وضع برنامج زمني لإقامتها مدته عشر سنوات تبدأ من يناير 1998وتنتهي في عام 2007م

-توفر جهة للإشراف على تنفيذها : حيث يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تنفيذ التجارة الحرة العربية،ويساعده في ذلك عدد من الأجهزة واللجان المتخصصة ، وكذلك الإشراف على تنفيذ كل دولة عضو في المنطقة لالتزاماتها ، وفض المنازعات التي هذا المجال ، وهذا أمر هام لنجاح أي منطقة تجارة حرة.

[1]-نزيه عبد المقصود مبروك مرجع تم ذكره سابقا , ص ص67-68.

-توفر نظم اقتصادية تقوم على الحرية الاقتصادية وإعمال آليات السوق : وهذا من شأنه أن يساهم في تحقيق التخصص الإنتاجي ، وتقسيم العمل بين الدول العربية على أساس ما تتمتع بها كل دولة من الدول العربية من مزايا نسبية وتنافسية ، وهذا ما بدأت في تنفيذه معظم لدول العربية الأمر الذي يدعم نجاح
منطقة التجارة الحرة العربية.

-توفر قواعد إنتاجية متنوعة : حيث تمتلك الدول العربية قواعد إنتاجية متنوعة زراعية وصناعية تنتج كميات كبيرة من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة، أي توافر إنتاج سلعي قابل للتداول ، وهذا من شأنه أن يجعل تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية أكثر سهولة من الماضي ، وبالتالي يدعم نجاح قيام هذه المنطقة.

-التقارب بين الدول العربية من حيث التطور الاقتصادي : وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توزيع مكاسب التكامل الاقتصادي فيما بينها بشكل متقارب وأكثر عدالة ، وهذا التقارب بين الدول العربية من حيث التطور الاقتصادي يرجع إلى التقارب في مستويات البحث العلمي والتكنولوجي, ومستويات التراكم الرأسمالي ، وهو ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي ، وإعادة توزيع الموارد بين الدول العربية داخل منطقة التجارة الحرة العربية عند قيامها.[1]

رابعا:أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أورد الدكتور مصطفى عبد الله ألكفري، مجموعة من الأهداف الخاصة ببرنامج المنطقة يمكن
إيجازها فيما يلي[2]:

1-تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية، كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.

2-التنسيق بين النظام و التشريعات و السياسات التجارية و النقدية و إقامة شبكة معلومات موحدة من
السلع, و وضع عريضة للعلاقات.

3-توحيد المواصفات و المقاييس للسلع و المنتجات المتبادلة.

4-التنسيق ما بين المصاريف العربية لتطوير خدماتها و تعزيز تعاونها.

5 -تشجيع الاستثمارات و انتقال رؤوس الموال و إقامة المشاريع المشتركة.

6تعميق و تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية فيما بين الدول العربية و الأطراف وصولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

المطلب الثالث:اتحاد المغرب العربي:

أولا:تأسيس اتحاد المغرب العربي:

[1]-نزيه عبد المقصود مبروك مرجع تم ذكره سابقا, ص ص67-68.
بورحلة ميلود, إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم و الأفاق, مذكرة دكتوراه, جامعة أبي بكر بلقايد ,تلمسان, الجزائر,2011, ص89.[2]

تم اجتماع قادة المغرب العربية بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 1988/06/10,وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد ألمغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي التي اجتمعت بمدينة الجزائر بتاريخ 1988/07/13.

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/02/17بمدينة مراكش,تم توقيع إنشاء اتحاد المغرب العربي من قبل خمس دول هي :المغرب و الجزائر و تونس و ليبيا و موريتانيا.[1]

ثانيا:العوامل الداخلية والخارجية لنشأة الاتحاد المغرب العربي[2]:

1-العوامل الداخلية:إضافة إلى مجموعة الدعائم والمقومات التي شجعت دول هذا الإقليم على التقارب هناك مجموعة أخرى منا لظروف الداخلية التي فرضت عليها إنشاء إتحاد المغرب العربي منها:

التبعية الاقتصادية المتعددة الأبعاد إذ يعرف اقتصاد الدول المغاربة تبعية غذائية وتكنولوجية وأخرى مالية وهذا ما أدى إلى عجز الدولة الوطنية عن تحقيق التنمية الشاملة وحماية أمنها، إذ أضحت مسألة التنمية الشاملة من أهم أهداف الدول المغاربة ولكن نظرا للوضعية الاقتصادية المتدهورة لتلك الدول فقد فرض على قادتها ضرورة التفكير في العمل التنموي الجماعي للرد على طلبات مجتمعاتها المتزايدة وضمان الاستمرار لأنظمتها في ظل وجود عدة تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية.

2-العوامل الخارجية :تتمثل في:

-التوجه الدولي نحو الإقليمية إذ التكتلات الإقليمية منتشرة عبر أنحاء العالم سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة فهذه الأخيرة تسعى لتوسيع محيطها الإقليمي فنجد مثلا في أوربا الإتحاد الأوربي الذي يرغب في استغلال الإطار الإقليمي بإنشاء تكتل ما بين دول أوروبا ودول جنوب المتوسط وفي هذه الظروف نشأ إتحاد المغرب العربي في عصر وصف بأنه عصر للتكتلات المتوسطة والكبيرة، أو مثلما يرى "الهادي كبوش" أن نزعة التكتل عند الدول أخذت تتنافى وأصبح الاندماج الاقتصادي الإقليمي يمثل لغالبية الدول كبيرها وصغيرها غنيها وفقير الحل الملائم للدفاع مصالحها ومواقعها في الأسواق الدولية.

عامل الأخطار الأمنية والإستراتيجية الذي يهدد استقرار المنطقة خاصة بعد تعرض ليبيا لعدة هجمات متتالية من قبل أمريكا وكذا الآثار المترتبة على اعتبار مياه خليج "سرتا" مياه إقليمية ليبيا وهو ما تعارضه أمريكا.

-صف إلى ذلك فإن القضية الصحراوية تعد حجر الأساس لاسترجاع السلم والأمن في المنطقة إذ بحل هذه القضية في إطار إتحادا لمغرب العربي يمكن سد ذرائع التدخل الأمريكي والأوربي في المنطقة

[1] حمزة بن الزبين وأمال رحمان,دور التجارة البينية العربية في الرفع من المساهمة في حجم التجارة العربية الإجمالية خلال فترة 2013-2017, ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية, جامعة قاصدي مرباح, وقلة,2019,ص187.

[2] عباش عائشة, إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول مغرب عربي, مذكرة ماجيستر, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية,2008, ص ص 72-73.

عامل تأزم العمل العربي المشترك خاصة بعد توقيع اتفاقية كامل ديفيد سنة 1978بين مصر وإسرائيل حيث ساد الانقسام والتصدع بين الدول العربية وتفجرت الحرب العراقية الإيرانية وغيرها من المشاكل والأزمات التي أفقدت الجامعة العربية فعاليتها.

ثالثا:الأهداف الرئيسية للاتحاد المغربي

نصبت معاهدة إنشاء الاتحاد المغربي على الأهداف التالية[1]:

-توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.

-تحقيق التقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

-انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي:تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.في ميدان الدفاع صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية،خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف.

رابعا:عوامل فشل مشروع اتحاد المغرب العربي

يمكن تصنيف هذه العوامل إلى داخلية و خارجية[2]:

أما العوامل الداخليـة : فهي ثقافية بالدرجة الأولى ناتجة عن الحقبة الاستعمارية التـي مرت بها هذه البلدان، حيث تم خلالها نسج خيوط تبعية في غاية التعقيد وعلى جميـع الأصعدة - بدرجات متفاوتة -. وبالتالي فعند إحراز هذه البلدان على استقلالها السياسي وجدت نفسها مكبلة بقيود ثقافية واقتصادية أدت بها إلى الاستمرار في لعـب دورهـا التقليدي؛ سوق للسلـع الأوروبيـة ومصـدر لبعض المنتجات الزراعيــة والمنسوجات التونسيــة و المغربيـة و المحروقات الجزائرية و الليبية.

كما ورثت البلدان المغاربة كغيرها من البلدان الإفريقية مشـاكل عديـدة متعلقـة بالحدود السياسية لهذه البلدان ومشاكل أخرى متعلقة بتصفية الاستعمار و التي كثيرا ما أدت إلى توتر العلاقات وفتورها بين البلدان المغاربة بتحريك وتشجيع مـن الـدوائر الاستعمارية حتى

---

[1] محمد وبيوش, مرجع سابق,201 6,ص116

[2] عبد العزيز شرابي,اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية, مجلة الاقتصاد و المجتمع, الجزائر, جامعة منتوري -قسنطينةة,2008,ص15-16.

تصرف هذه البلدان عن قضاياها الإستراتيجية المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة و التكامل فيما بينها.

هكذا لم تتمكن البلدان المغاربة من تغيير هذا الواقع بل ظلت تتنافس فيما بينها لنيل رضا الدوائر وقوى الاستقطاب الأجنبية.

أما العوامل الخارجية : والتي يصعب في الحقيقة الفصل بينها وبين العوامل الداخلية نظرا لارتباطها العضوي. ومع ذلك يمكن تسليط الضوء على جانب من هذه العوامل و المتمثلة خاصة في موقف الدول الكبرى وعلى رأسها دول الإتحاد الأوروبي التي لا تحبذ قيام مثل هذا الإتحاد، حيث ترى فيه ما قد يضر بمصالحها في المنطقة، وتفضيل الدول الأوروبية التعامل مع دول المغرب العربي عبر اتفاقيات ثنائية وذلك منذ زمن السوق الأوروبية المشتركة إلى الإتحاد الأوروبي حاليا.

كما نلمس موقف الدول الكبرى الرافضة لقيام إتحاد المغرب العربي كوحدة اقتصادية و سياسية قوية من خلال تحريك و إثارة الخلافات والتأجيل المستمر والمتعمد لإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية والغير العائق الرئيسي لإحرازي تقدم في إطار بناء إتحاد المغرب العربي[1].

المطلب الرابع:اتفاقية أغادير

أولا:نشأة اتفاقية أغادير

تم إطلاق إعلان أغادير بالمغرب في ماي 2001 حيث أعلنت الأردن,تونس,مصر والمغرب رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها وذلك بتشجيع من الاتحاد الأوروبي.قامت الدول المؤسسة الأربعة بالتوقيع على اتفاقية أغادير بالرباط المملكة الغربية في 25 فيفري 2004.دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 6 من جويلية2006 عقب اكتمال إجراءات المصادقة عليها في الدول الأربعة.بدا التنفيذ الفعلي للاتفاقية في 27 مارس 2007 عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبدء في التنفيذ.

ثانيا:أهداف الاتفاقية

* زيادة التبادل التجاري بين الدول الأربعة من ناحية,وبين الدول الأربعة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

*زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأربعة (تحديدا التكامل الاقتصادي)من خلال تطبيق قواعد المنشأ

الاورومتوسطية Euro-Med Roules of original

*جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية و العالمية بفضل سوق أغادير الذي يضم حاليا أكثر من 120مليون مستهلك.[2]

[1]حمزة بن الزبين وأمال رحمان,دور التجارة البينية العربية في الرفع من المساهمة في حجم التجارة العربية الإجمالية خلال فترة 2013-2017,ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية, جامعة قاصدي مرباح, وقلة,2019,ص186.

[2]-مرجع تم ذكره سابقا حمزة بن الزبين, ص186.

ثالثا:علاقة اتفاقية أغادير بالاتفاقيات الأخرى

*تأتي اتفاقية أغادير كخطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة والذي يقضي بخلق منطقة تجارة حرة اورومتوسطية.

*تتوافق اتفاقية أغادير مع مبادئ و متطلبات منظمة التجارة العالمية WOT والتي تتمتع الدول الأربعة بعضويتها.

*تأتي اتفاقية أغادير اتساقا مع ميثاق جامعة الدول العربية و الذي يدعو إلى تعزيز و دعم التعاون العربي المشترك,بالإضافة إلى انسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

رابعا:ترتيبات تحرير التجارة بموجب اتفاقية أغادير

التجارة في السلع الصناعية:

*إعفاء كامل من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأعضاء.

* إعفاء كامل من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الزراعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء.

التجارة في الخدمات:

تلتزم الدول الإطراف بتطبيق جداول التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية ويمكن النظر لاحقا في توسيع تلك الالتزامات.[1]

[1] حمزة بن الزبين, مرجع تم ذكره سابقا,ص186

خلاصة الفصل :

سلطنا الضوء في هذا الفصل على تعاريف التجارة البينية وباختلاف الفكر الاقتصادي أي لم يكن هناك اتفاق عام ومحدد لفهم التجارة البينية و كذلك درسنا أهمية تطوير التجارة البينية في العالم العربي وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي بما في ذلك إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبرنامج تمويل التجارة العربية هذه الجهود تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والمصالح الاقتصادية للدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية , وتعتبر التجارة البينية عبارة على تبادل السلع والخدمات وتدافعها, كما تطرقنا في البحث الثاني إلى مفاهيم حول التجمعات العربية حيث يتضمن المطلب الأول مجلس التعاون الخليجي المكون من 6 دول مطلة على الخليج الإمارات ،البحرين ،السعودية , قطر الكويت ،حيث هدف هذا المجلس إلى العمل على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الحكومات في كافة الميادين من أجل تحقيق الوحدة ،كما اعتبر العامل الاقتصادي العامل الأساسي في نشأته ومن انجازات هذا المجلس حل مسألة الخلافات المتحركة والساكنة بطرق ودية خاصة بين قطر والبحري ,و تطرقنا في المطلب الثاني منطقة التجارة العربية الكبيرة حيث نشأت في 1997/2/19، اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار 7/13،فمن الأسس التي تقوم عليها كينونة الدول عضو في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومن مقومات نجاح هذه المنطقة توفر الإرادة السياسية السند القانوني ،توفر البرنامج الزمني ،وصولا أهدافها المتمثلة في تحرير التبادل التجاري ،التنسيق بين النظام والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية

أما بالنسبة للمطلب الثالث تمحور حول تأسيس الاتحاد المغربي الذي أقيم في 1988/6/10بمدينة زرالدة رفقة جملة من العوامل الداخلية والخارجية أدت لنشأته بلوغا للوصول إلى جملة من الأهداف أهمها توثيق أواصر الأخوة التي تربط شعوبهم بعضهم ببعض إضافة إلى تحقيق الرفاهية والتقدم لمجتمعاتهم ،إلا أن هذا المشروع تلقى عوامل داخلية وخارجية مكنته من الفشل،أما المطلب الرابع تناولنا فيه اتفاقية أغادير التي تم التوقيع على الاتفاقية في 25 فيفري 2004 تحقيقا لجملة من الأهداف لزيادة التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي ،زيادة عدد للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثالث :تحليل أداء لتجارة البينية العربية ومساهمتها في نمو التجارة الخارجية

تمهيد

من خلال الجانب النظري الذي تطرقنا فيه للتجارة الخارجية والبينة ودراسة التجمعات العربية واهم الأهداف الدافعة لها ،سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل نمو أداء التجارة البينية العربية ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية حيث قسمنا هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

المبحث الثاني: التجارة البينية السلعية

المبحث الثالث:التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

المبحث الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل أداء التجارة الخارجية العربية من صادرات وواردات في الفترة (2008-2020)

اعتمادا على عدة معطيات وجداول إحصائية خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية فترة (2020/2008)

في هذا المطلب تطرقنا إلى تطور وأداء قيمة الصادرات والواردات العربية خلال الفترة (2020-2008)

الفرع الأول:أداء التجارة الخارجية السلعية(الصادرات/الواردات)فترة (2014/2008)

الجدول رقم01: يبين التجارة الخارجية العربية الإجمالية في الفترة (2014/2008)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)							معدل التغير السنوي في الفترة (2008-2014) %
	معدل التغير السنوي %							
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الصادرات العربية	2.081,1	735.7	911.8	1,197.7	1,321.9	1,319.2	1,244.6	-56
	35.8	31.7-	23.9 -	31.4	10.4	-0.2	5.7	
الواردات العربية	674.4	607.3	662.1	741.5	826.5	875.6	910.5	3,9
	25.8	9.3-	9.0	12.0	11.5	7.3	4.0	
الصادرات العالمية	16.132.0	12,531.0	15,254.0	18,291.0	18,404.0	18,784.0	18,935.0	0,8
	15.1	22.3-	21.7	19.9	0.6	2.1	0.8	
الواردات العالمية	14.311.0	12,733.0	15,457.0	18,487.0	18,608.0	18,874.0	19,024.0	0,7
	15.5	23.0-	21.4	19.6	0.7	1.4	0.8	
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	6.7	5.9	6.0	6.5	7.2	7.0	6.6	-
	-	-	-	-	-	-	-	
وزن الواردات العربية في الصادرات العالمية	4.1	4.8	4.3	4.0	4.4	4.6	8.4	-
	-	-	-	-	-	-	-	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، السنوات من 2008 إلى 2014

عرف أداء التجارة الخارجية تحسنا نوعا ما خلال عامي (2008_2012)، على الرغم من الانكماش للطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية وكمحصلة لهده العوامل فقد تراجعت الصادرات الإجمالية للدول العربية بصورة حادة في عام 2009حيث بلغت يمتها حوالي 726 مليار دولار مائة من نحو 1.068 مليار دولار في عام 2008،أي بانخفاض نسبته 32 في المائة، في المتوسط وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت 22.6 في المائة عام 2009مما أدى إلى تراجع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 6.7في المائة عام 2008 إلى 5.9في المائة عام 2009، وفي جانب الواردات الإجمالية العربية قد بلغ إجمالي الواردات العربية نحو 603 مليار دولار عام 2009 مقارنة بحوالي 705 مليار دولار عام 2008 أي بانخفاض نسبته 14.4بالمائة.

قد أدى انعكاس استمرار ارتفاع أسعار الطاقة العالمية خلال عامي (2011/2010) على أداء التجارة العربية ،فبعد إن شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية استعادت الصادرات الإجمالية العربية نموها عام

2010 و2011 لتبلغ حوالي 915.7 مليار دولار عام 2010 و1.195.8 مليار دولار عام 2011 وصولا إلى عام 2012 لتبلغ حوالي 1.321.9 مليار دولار

في عام 2013 تأثر أداء الصادرات العربية تأثرا كبيرا بانخفاض الأسعار العالمية للنفط وتراجع مستويات إنتاجه في بعض الدول العربية وبالإضافة إلى تواصل تأثير ضعف الأداء في منطقة اليورو، فقد انخفضت الصادرات العربية الإجمالية عام 2013 لتبلغ حوالي 1.319.2 مليار دولار مقارنتها مع عام 2012 ،أدى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية لعدة سنوات إلى أحداث تأثير مباشر على أداء التجارة العربية الخارجية ،حيث سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2014 انخفاض بلغت نسبته حوالي 6.6 في المائة لتصل إلى 1.230 مليار دولار مقارنة مع نحو 1.316 عام 2013.

الفرع الثاني: أداء التجارة الخارجية السلعية فترة (2020/2015)

الجدول رقم02:يبين التجارة الخارجية العربية الإجمالية في الفترة(2020/2015)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)						معدل التغير السنوي في الفترة 2008-2014
	معدل التغير السنوي %						
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الصادرات العربية	864.9	781.7	901.3	1.081.5	1.016.5	746.8	0.13
	30.8-	9.6-	15.3	20.0	6.6-	26.5-	
الواردات العربية	819.9	763.0	790.5	816.7	857.1	737.1	-0.1
	11.8-	6.9-	3.6	3.3	4.4	14.0-	
الصادرات العالمية	16.533.5	16.041.0	17.735.1	19.465.4	19.014.7	17.582.9	0.06
	12.6-	3.1-	10.6	9.8	2.3-	7.5-	
الواردات العالمية	16.713.3	16.188.8	17.964.8	19.800.5	19.284.2	17.812.1	0.06
	12.1-	3.1-	11.0	10.2	2.6-	7.6-	
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.2	4.9	5.1	5.6	5.3	4.2	
	-	-	-	-	-	-	-
وزن الواردات العربية في الصادرات العالمية	4.9	4.7	4.4	4.1	4.4	4.1	
	-	-	-	-	-	-	-

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،سنوات 2020_2015

امتازت الفترة الممتدة (2020/2015) بنوع من التباين في قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية ،فخلال عامي (2016/2015) سجلت انخفاضا جاء كمحصلة لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي.حيث بلغت نسبة الصادرات الإجمالية العربية سنة 2015 بنحو 32.1 لتبلغ قيمتها 832.5 مليار دولار ما رنة مع العام السابق (2014) ،وهو الأمر الذي اثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.1 في المائة ، كما انخفضت الواردات

السلعية الإجمالية العربية لتصل إلى نحو 830.9 مليار دولار مقارنتها بالعام السابق بانخفاض بلغت نسبته 7.2 بالمائة لاستمرار المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطية.
كما قدرت نسبة انخفاض الصادرات الإجمالية لعام 2016 نحو 7.0في المائة لتبلغ قيمتها 796.4 مليار دولار مقارنة بالعام السابق (2015)،مما اثر على وزن الصادرات الإجمالية العربية لتبلغ نحو 4.7 في المائة مقابل 5.2 في المائة عام 2015،كذلك انخفاض الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو6.5 في المائة لتبلغ795.8 مليار دولار،وهدا راجع إلى تراجع مستويات الطلب المحلي.
شهدت فترة (2018/2017) عودة انتعاش الصادرات السلعية العربية الإجمالية ، وقيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية جراء تحسن أسعار النفط العالمية لتبلغ نسبة الصادرات السلعية 21.6 في المائة ، بقيمة 955.5 مليار دولار مقارنتا بالسنة السابقة ،مما اثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية في قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.4 في المائة خلال عام 2017 مقارنتها مع عام 2016 الذي بلغت قيمتها أنداك 4.7.
من جهة أخرى ارتفاع قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو 1.7 في المائة لتبلغ 808.1 مليار دولار مقارنة بالعام السابق حيث سجلت فيه قيمة 794.4 مليار دولار.
أما بالنسبة لعام2018 فقد شهد باستمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية لمستويات لم تشهدها مند عام 2014، فقد بلغت نسبة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنحو 14.5 في المائة لتبلغ قيمتها 1095.4 مليار دولار،مما اثر على وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.7بالمائة ،في حين ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو 1.9 في المائة لتبلغ قيمتها 824.6 مليار دولار ،مما اثر بشكل محدود على وزن الواردات العربية حيث انخفضت لتبلغ 4.2 في المائة.شهدت الفترة(2020/2019) انخفاضا كبير في الصادرات والواردات ودلك راجع إلى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مند عام 2018 واستمرارها إلى منتصف ديسمبر 2019، وكذلك عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، إلى تأثر حركة التجارة الخارجية للدول العربية.
كما أن انخفاض أسعار النفط عام 2019بنسبة تقارب نحو 10 في المائة مقارنة بعام 2018 ،ساهمت هي الأخرى في انخفاض الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنسبة بلغت نحو 6.7 بالمائة لتبلغ 1.009.6 مليار دولار ،مما اثر على وزن الصادرات الإجمالية العربية لتبلغ نحو 5.3 في المائة.
كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية ،بنحو 2.7 في المائة لتبلغ قيمتها 838.4 مليار دولار ،مما اثر بشكل محدود على وزن الواردات العربية عالميا حيث ارتفعت لتبلغ 4.4في المائة.
أما في ما يخص عام 2020 فقد شهد تباطؤ ملحوظا مع بدايات الربع الثاني لعام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19، وقد كان لهده الأزمة تأثيرات غير مسبوقة على كافة الأصعدة وأحدثت

إرباكا في حركة التجارة الدولية، فقد أدى هدا إلى انخفاض في الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنسبة بلغت 26.5 في المائة ،مما أثر في تراجع وزن الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى نحو 4.2 في المائة.

وانخفاض الواردات السلعية الإجمالية العربية من جهة أخرى ،بنحو 14.0 في المائة ،مما أثر على وزن الواردات العربية عالميا حيث انخفضت لتبلغ 4.1 في المائة ،ودلك بسبب التأثير السلبي لانخفاض عائدات النفط على إيرادات

المطلب الثاني: اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

سنتطرق في هذا المطلب إلى اتجاه التجارة العربية (الصادرات – الواردات) إلى أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين.

الفرع الأول:اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية (الصادرات/الواردات)فترة (2014/2008)

الجدول رقم03:يبين اتجاهات التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيينفترة (2014-2008)

المصدر :من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، السنوات من 2008 الى 2014

		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة المساهمة في الصادرات العربية%	**الصين**	6.8	6.7	/	8.3	/	8.1	9.0
	باقي دول أسيا	18.1	20.8	/	21.2	/	29.2	29.7
	باقي دول العالم	25.8	24.8	/	32.7	/	23.7	21.2
	الدول العربية	8.3	10.3	/	8.0	/	8.6	9.9
	الاتحاد الاوروبي	17.6	15.8	/	12.7	/	13.2	12.8
	الو .م	10.7	8.7	/	7.7	/	6.8	6.5
	اليابان	12.8	12.8	/	9.4	/	10.5	11.0
نسبة المساهمة في الواردات العربية %	الصين	10.2	11.3	/	11.9	/	13.1	14.4
	باقي دول اسيا	13.3	18.1	/	18.6	/	17.1	20.2
	باقي دول العالم	20.8	17.3	/	20.7	/	16.4	11.6
	الدول العربية	11.1	11.2	/	12.3	/	13.1	13.7
	الاتحاد الاوروبي	31.0	28.9	/	24.7	/	28.2	27.9
	الو .م	8.5	8.7	/	8.0	/	8.8	8.6
	اليابان	5.1	4.4	/	3.8	/	3.3	3.6

شهد عام 2008 ارتفاع في قيمة التجارة الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين بنسب متفاوتة ،ففي جانب اتجاه الصادرات العربية ،استمرت قيمة الصادرات العربية إلى الصين في تسجيل أعلى زيادة بلغت نسبتها 62.5 في المائة ،وحلت بعدها الزيادة في الصادرات العربية إلى اليابان بنسبة 43.7 في المائة ثم جاءت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة بنسبة زيادة 34.0 في المائة ،وفيما يتعلق بمصادر الواردات ،فد شهدت هي

الأخرى زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية ،فقد سجلت قيمة الواردات العربية من باقي دول العالم أعلى نسبة زيادة بلغت 129.1 في المائة عام 2008،وجاءت بعدها قيمة الواردات العربية من الصين بزيادة نسبتها 27.5 في المائة،كما ارتفعت الواردات البينية العربية بنسبة 22.2 في المائة لكن سرعان ما تراجعت التجارة الإجمالية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009 فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة بلغت أعلى نسبة تراجع 43.2في المائة مقارنة بالعام السابق ،وقد تبعها تراجع الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 37.6 في المائة. وبالنسبة لمصادر الواردات العربية فقد تراجعت قيمتها مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009 وسجلت قيمة الواردات العربية من اليابان أعلى نسبة تراجع بلغت 26.5 في المائة.خلال عامي(2011/2010) شهدت التجارة الخارجية العربية في اتجاه شركائها التجاريين الرئيسيين بتزايد بسبب التطورات الإيجابية في السوق النفطية العالمية ،وهدا ما أثر على الصادرات العربية بارتفاع حصة كل من الصين والولايات المتحدة في الصادرات العربية لتصل إلى نسبة 8.3 في المائة و7.7 في المائة على التوالي عام 2011، ودلك بعد أن كانت 8.0 في المائة و7.6 في المائة على التوالي عام 2010، وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين فقد شهدت زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية باستثناء اليابان عام 2011 فقد حصلت الصين على أعلى زيادة للواردات العربية بنسبة بلغت 22.2 في المائة.انعكس التراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية بالإضافة إلى تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على اتجاهات التجارة الخارجية لدول العربية إلى شركائها التجاريين الرئيسيين خلال عام 2013 مقارنتها مع عام 2012 الذي كان فيه تحسن طفيف ،فبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين في الصادرات العربية فقد عرفت ارتفاع حصة كل من الصادرات البينية العربية واليابان لتصل إلى مستويات 8.6 في المائة و 10.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2013 مقارنة مع مستويات بلغت 8.4 و10.4خلال عام 2012،في عام 2014 أظهرت البيانات عن تراجع الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وباقي دول العالم بنسب بلغت 10.4و9.7 و 2.8 و21.2 بالمائة على الترتيب متأثرة بانخفاض أسعار النفط ،فبالنسبة لحصص شركاء التجارة الرئيسيين في الصادرات السلعية العربية فقد عرفت بارتفاع نسبتها مقارنة مع العام السابق ،أما فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2014 فقد شهدت تزايد الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت أسيا أعلى نسبة.

الفرع الثاني:اتجاه التجارة السلعية الإجمالية (الصادرات/الواردات)فترة (2020/2015)

الجدول رقم04:يبين اتجاه التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين

		2015	2016	2017	2018	2019	2020

نسبة المساهمة في الصادرات العربية %	الصين	10.5	9.9	9.5	12.5	13.6	15.6
	باقي دول أسيا	26.9	26.2	25.6	22.8	24.1	18.0
	باقي دول العالم	22.8	28.5	32.3	15.9	10.8	19.9
	الدول العربية	13.0	12.1	11.1	9.9	11.1	12.9
	الاتحاد الأوروبي	13.0	12.4	11.0	15.5	16.0	12.5
	الو .م	5.1	4.7	4.3	5.5	5.8	3.4
	اليابان	8.9	6.4	6.2	8.2	8.3	7.0
	الهند			15.4	9.7	10.2	10.8
نسبة المساهمة في الواردات العربية %	الصين	16.1	16.5	18.9	12.5	13.0	16.7
	باقي دول أسيا	17	18.8	12.5	14.7	13.5	6.7
	باقي دول العالم	13.	10.7	13.9	16.8	18.6	29.1
	الدول العربية	13.5	13.8	27.4	13.5	13.3	12.4
	الاتحاد الأوروبي	27.4	28.4	8.3	26.4	25.7	21.5
	الو . م	8.6	8.7	3.1	7.5	7.3	6.2
	اليابان	3.4	3.2		2.6	2.8	2.3
	الهند				6.1	5.6	5.1

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،سنوات 2015_2020

انعكاسا لانخفاض إجمالي الصادرات العربية عام 2015 بنسبة بلغت 32.1 في المائة ،انخفضت الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى الشركاء التجاريين ففيما يخص حصص الشركاء التجاريين في الصادرات العربية فقد

ارتفعت حصة كل من الصادرات العربية البينية والاتحاد الأوروبي لتصل إلى 13 في المائة ،والصين وباقي دول أسيا لتصل إلى 10.5و26.9 في المائة على الترتيب.

أما بالنسبة للواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين خلال عام 2015 ، فقد انخفضت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت باقي دول أسيا أعلى تلك النسب،بعدها عام 2016 شهد بقاء انخفاض إجمالي الصادرات السلعية العربية بنسبة بلغت 7.0 في المائة كحصيلة لانخفاض الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى كل التجمعات الاقتصادية ،وقد ساهم هدا الانخفاض بنسب مختلفة في حصص شركاء التجارة في الصادرات العربية فقد انخفضت حصة الصادرات العربية البينية والاتحاد الأوروبي والصين لتصل إلى 12.1 في المائة و12.4 و9.9 في المائة على الترتيب مقارنة بعام 2015، أما فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين خلال عام 2016 فقد انخفضت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت اليابان اعلي تلك النسب حيث حققت نسبة انخفاض بلغت 10.8 في المائة.

على الرغم من الاتجاهات العالمية نحو العودة إلى الحمائية إلا أن التجارة السلعية العالمية شهدت فترة 2017 انتعاش مخالف لكافة التوقعات، فقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنسبة 21.6 في المائة مقارنة بالعام السابق

ففيما يخص بمساهمة حصص مختلف الشركاء التجاريين في الصادرات العربية ارتفعت حصة باقي العالم لتبلغ 32.3 في المائة، في حين انخفضت حصة كل من الاتحاد الأوروبي والدول العربية و الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية عام 2017 فقد انخفضت بنسب ضئيلة مع معظم الشركاء التجاريين، حيث سجلت انخفاضا مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة و اليابان و الصين.

شهدت فترة (2019/2018) استمرار الانتعاش في الصادرات السلعية العربية رغم وجود التوترات التجارية العالمية عام 2018 إلا أنها ارتفعت بنسبة 14.7 في المائة وهي اقل من معدل النمو الذي حققته العام الماضي ،فقد انعكس دلك على حصص شركاء التجارة الرئيسيين للدول العربية في الصادرات العربية حيث استحوذت دول أسيا على النصيب الأكبر بنسبة 53.2 في المائة بعد أن كانت تمثل نحو 31.7 في المائة عام 2017.

أما فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية مع الشركاء التجاريين ،رغم نمو الواردات بنسب ضئيلة حيث سجلت 2.0 في المائة.

فخلال فترة 2019 لم تشهد اتجاه الصادرات السلعية العربية تغير كبير في الهيكل الجغرافي ففي حين مازالت دول أسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العربية بنسبة 56.9 في المائة عام 2018، فبالرغم من ارتفاع الواردات بنسبة بلغت 2.7 في المائة، إلا أن الهيكل الجغرافي للواردات العربية لم يشهد تغيرا ملحوظا مع كل الشركاء التجاريين ،فقد استمرت أسيا تشكل إحدى أهم مصادر الواردات العربية.

في عام 2020 أدى التباطؤ التجاري الناجم عن جائحة كوفيد_19 تذبذبات الطلب على النفط قد أحدث انخفاضا بشكل عام في اتجاه الصادرات السلعية العربية وتغير في الهيكل الجغرافي، أما فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين ،فمع الانخفاض الكبير في حجم الواردات بنسبة سجلت 14.0 في المائة

المطلب الثالث:الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

في هذا المطلب تطرقنا إلى تطور الحركة السلعية العربية (الصادرات – الواردات) خلال الفترة (2008 – 2020)

الفرع الأول:الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية (الصادرات/الواردات) فترة 2014/2008

الجدول رقم05: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية(صادرات/واردات) فترة (2014/2008)

	الصادرات %

المنتجات	الواردات%						
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الوقود والمعادن	77.9	70.8	71.9	73.6	76.5	73.7	69.6
	9.4	15.8	13.6	13.8	16.1	16.4	15.9
سلع غير مصنفة	1.5	9.6	6.3	4.6	3.5	1.7	0.4
	4.8	7.6	5.4	3.5	6.3	1.3	2.1
المواد الكيمياوية	7.0	4.4	6.1	6.1	26.0	7.8	13.8
	9.3	7.1	9.6	10.1	8.5	9.1	10.6
مصنوعات أساسية	6.0	4.3	4.9	4.9	3.1	5.8	4.3
	24.9	19.0	6.3	19.3	2.5	17.6	17.5
الآلات ومعدات النقل	5.0	4.5	4.7	4.7	6.9	3.5	4.5
	36.3	26.0	10.2	28.0	15.0	28.6	26.2
مصنوعات أخرى	2.4	3.2	8.6	2.4	5.6	2.6	2.4
	14.1	8.5	4.2	6.6	7.8	7.4	6.4
السلع الزراعية	0.2	3.1	3.7	3.7	4.9	5.2	4.9
	1.2	16.0	18	18.7	19.9	20.1	20.8

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،سنوات (2014/2008)

خلال الفترة (2009/2008)تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية للدول العربية حسب هدا التصنيف إن مجموعة الوقود والمعادن الأخرى التي تستأثر على أعلى حصة في الصادرات الإجمالية العربية تراجعت أهميتها النسبية ،حيث انخفضت حصتها من 78 في المائة 2008 إلى 70.8 في المائة عام 2009

أما فيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية فقد حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية بحصة بلغت 60.6 في المائة عام 2009.

في فترة (2011/2010) تظهر الإحصائيات المجمعة أن الوقود والمعدن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية والتي ارتفعت من 71.9 في المائة عام 2010 لتصل 73.6 في المائة عام 2011 ،وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية ،تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظ تعلى المرتبة الأولى في الواردات العربية ،إلا أن حصتها تراجعت من 65.3 في المائة عام 2010 إلى 64.0 في المائة عام 2011 ،في عام 2012تراجعت حصة مجموعة الوقود والمعادن في الصادرات الإجمالية العربية من 76.5 في المائة لتصل إلى 73.7 بالمائة عام 2013 ودلك على الرغم من استحواذها على النصيب الأكبر من إجمالي تلك الصادرات ،هدا بينما ارتفعت حصة المصنوعات لتصل إلى نحو 19.8 في المائة من إجمالي الصادرات العربية مقارنة مع حصة قدرها 15.9 في المائة مسجلة في العام السابق، وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية ،فقد انخفض نصيب المصنوعات المكون الأكبر في الواردات السلعية العربية من إجمالي الواردات العربية بقدر طفيف لتسجل مستوى 62.7 في المائة خلال عام 2013.

استحوذت فئة الوقود والمعادن أعلى حصة في الصادرات الإجمالية العربية بالرغم من انخفاضها من 73.7 في المائة عام 2013 إلى 69.6 في المائة في العام السابق ،وعلى مستوى

مكون المصنوعات زادت الأهمية النسبية للمواد الكيمياوية فيربية خلال عامي (2014/2013) حيث ارتفعت من 7.8 في المائة إلى 13.8 في المائة ،أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بالرغم من انخفاض حصتها إلى 60.8 في المائة 2014 مقابل 62.7 في المائة عام 2013.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية في فترة (2020/2015)

الجدول رقم06: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية(صادرات/واردات) فترة(2020/2015)

المنتجات	الصادرات %					
	الواردات%					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الوقود والمعادن	62.2	58.7	60.1	63.4	58.1	55.0
	15.0	13.2	13.8	13.6	13.4	11.8
سلع غير مصنفة	4.0	2.4	2.0	1	2.8	10.3
	2.5	2.1	1.5	2.1	2.2	9.5
المواد الكيمياوية	12.4	10.8	9.8	9.3	9.7	8.5
	8.6	8.8	8.6	8.9	8.8	8.2
مصنوعات أساسية	4.8	5.8	5.9	5.8	6.1	5.3
	19.1	18.5	18.3	17.9	18.4	17.2
الآلات ومعدات النقل	5.6	7.1	6.9	6.9	7.3	6.9
	28.3	30.5	30.4	29.6	29.8	27.3
مصنوعات أخرى	6.4	7.0	7.9	6.8	7.5	6.1
	7.5	8.1	8.8	8.7	8.2	8.0
السلع الزراعية	4.7	7.8	7.7	7.1	8.0	7.9
	19.0	19.2	18.9	18.8	19.4	18.0

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي الموحد،صندوق النقد العربي،أبو ظبي ،سنوات 2015_2020

استأثرت فئة الوقود والمعادن بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية بالرغم من انخفاضها من 69.6 في المائة عام 2014 إلى 62.2 في المائة عام 2015 ،أما حصة المصنوعات فقد ارتفعت لتبلغ 29.2 في المائة عام 2015 مقارنة ب 25.1 في عام 2014 فقد زادت الأهمية النسبية للمصنوعات الأساسية ومعدات النقل خلال عام 2015 لتصل إلى 4.8 و 5.6 في المائة على التوالي.

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، حيث زادت حصتها من 60.8 في المائة عام 2014 لتصل إلى 63.5 في المائة عام 2015.

وخلال فترة 2016 نرى بقاء فئوي الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية على الرغم من اتجاهها الصعودي منذ 2012،حيث ارتفعت لتبلغ 30.7 في

المائة عام 2016 وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية فتشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع حدوث زيادة في حصتها من 63.5 في المائة عام 2015 إلى 65.9 في المائة عام 2016

مع استمرار حيازة فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية ،وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في ارتفاع حصتها من إجمالي الصادرات حيث ارتفعت مساهمتها في هيكل الصادرات السلعية العربية من 58.7 عام 2016 لنحو 60.1 في المائة عام 2017 ، أما حصة المصنوعات فقد شهدت انخفاضا محدودا لتصل إلى 30.5 في المائة مقابل 30.7 في المائة عام 2016ا،أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية تشير البيانات أن فئة المصنوعات شهدت ارتفاعا ومن ثم حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية ،حيث استحوذت على نسبة 66.1 بالمائة من إجمالي الواردات العربية مقارنة بنسبة 65.9 في المائة عام 2016.

وخلال فترة 2018 /2019 استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية إلا أن ارتفاع أسعار النفط أدت إلى ارتفاع مساهمتها في هيكل الصادرات السلعية العربية لتصل إلى 63.4 في المائة عام 2018 مقارنة 59.2 في المائة عام 2017.

أما حصة المصنوعات فقد انخفضت لتصل إلى 28.8 في المائة مقارنة ب 30.5 في عام 2017، وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية تشير البيانات إلى آنا فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع حدوث انخفاض في حصتها من 66.1 في المائة عام 2017 إلى 65.1 في المائة عام 2018 ، مع استمرار تسيد فئة الوقود والمعادن فترة 2019 بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية ، كما هو الحال في السنوات الماضية إلا أن انخفاض أسعار النفط عام 2019 أدى إلى انخفاضها لتبلغ نحو 58.1 في المائة من الصادرات السلعية العربية مقارنة بنسه63.1 في المائة عام 2018 وفي ضوء هدا الانخفاض ارتفعت حصة المصنوعات لتصل إلى 30.6 في المائة مقارنة بنسبة 28.9 في المائة عام 2018.

أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية تشير البيانات إلا أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع حدوث ارتفاع طفيف في حصتها لتبلغ 65.2 بالمائة في 2019 مقابل 65.1 وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع ثبات حصتها من الواردات الإجمالية تقريبا ،حيث ارتفعت بشكل محدود من 29.6 في المائة عام 2018 إلى 29.8 في المائة عام 2019 تليها المصنوعات الأساسية في المركز الثاني بقيمة 18.4 بالمائة من الواردات الإجمالية.

في عام 2020 مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأعلى من الصادرات الإجمالية العربية ،كما هو الحال في السنوات الماضية بالرغم من تذبذبات أسعار النفط ومحاولات تنويع الصادرات في الدول العربية إلا أن هنالك تفاؤل حذر بتغير هذا الواقع حيث تشهد هطله الفئة انخفاضا مطردا عاما بعد الأخر فقد سجلت عام 2020 نسبة تبلغ نحو 55 في

المائة من الصادرات السلعية العربية مقارنة بنسبة 58.1 في المائة عام 2019،حيث يصب هذا الانخفاض في مصلحة ارتفاع حصة القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات إلى أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع حدوث الانخفاض في حصتها لتبلغ 60.7 في المائة عام 2020 مقابل 64.2 في المائة عام 2019 ،وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات والمعدات النقل بالمركز الأول ولكن انخفاض في حصتها لتسجل نسبة27.3 عام 2020 مقارنة بنسبة 29.8 عام 2019 ،تليها المصنوعات الأساسية في المركز الثاني والتي شهدت انخفاض طفيف عما كانت عليه سابقا وكل هذا راجع إلى التذبذبات التي أحدثتها الجائحة كوفيد -19 في أسعار النفط.

المبحث الثاني : التجارة البينية السلعية العربية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل أداء التجارة البينية العربية من صادرات وواردات في الفترة (2020/2008)

المطلب الأول :أداء التجارة البينية (الصادرات و الواردات) من 2008إلى2020.

الفرع الأول:أداء التجارة البينية (2014/2008)

الجدول رقم07: يوضح أداء التجارة البينية (2014/2008)

	القيمة (مليار دولار)							معدل تغير السنوي (%)							معدل التغير السنوي لفترة (2014/2008)
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	1012	2013	2014	
متوسط التجارة البينية العربية	88,4	80,4	90,6	102,6	110,6	115,5	120,0	36,9	-15,8	13,3	10	8,1	4,4	4,0	16-
الصادرات البينية العربية	93,0	87,2	97,4	110,7	110,7	114,2	118,8	35,7	-13,0	12,9	4,7	7,1	3,2	4,0	96
الواردات البينية العربية	83,8	73,6	83,7	110,5	110,5	116,7	121,2	38,1	-18,9	13,9	17,7	9,1	5,6	3,9	96،1

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، السنوات من 2008 إلى 2014

في عام 2008، سجلت قيمة التجارة البينية المتوسطة زيادة بنسبة 22.5%، حيث بلغت حوالي 82.5 مليار دولار. وتعتبر هذه الزيادة أقل من متوسط الزيادة السنوية التي تم تحقيقها في الفترة من 2004 إلى 2007 والتي تقدر بنسبة .25.8%قد ارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 22.9%، حيث بلغت 86.8مليار دولار في نهاية عام 2008. بينما ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 22.2% لتصل إلى 78.2 مليار دولار , وفي عام

2009، تأثرت قيمة التجارة البينية بتراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وبلغ انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية في هذا العام 19.6%، حيث انخفضت إلى حوالي 71.1 مليار دولار مقارنةً بقيمة 88.4 مليار في عام 2008 .وشهدت قيمة الصادرات البينية انخفاضًا بنسبة 19.7%، وسجلت قيمة الواردات أيضًا انخفاضًا بنسبة 19.5, وفي في عام 2011، شهدت قيمة التجارة البينية العربية ارتفاعًا بنسبة 19.6%، حيث بلغت حوالي 93.9 مليار دولار مقارنةً بقيمة 88.5 مليار دولار في عام 2010 .وقد ارتفعت الصادرات البينية بنسبة 22.1%، حيث بلغت قيمتها 95.3 مليار دولار في عام 2011 بعد أن كانت 78.1 مليار دولار في عام 2010. أما الواردات البينية، فقد سجلت ارتفاعًا بنسبة 17.2% لتصل قيمتها إلى 92.4 مليار دولار في عام 2011 , تأثر التجارة العربية البينية في عام 2013 بعدة عوامل، سواء فيما يتعلق بالتجارة النفطية أو غير النفطية. فيما يتعلق بالتجارة النفطية، تأثرت بانخفاض إنتاج النفط في بعض الدول العربية المصدرة للنفط، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط. وبالنسبة للتجارة غير النفطية، تأثرت بتحولات سياسية في بعض الدول العربية التي أثرت على الأنشطة الإنتاجية. هذه التطورات أدت إلى تراجع نمو قيمة التجارة البينية العربية في عام 2013 بنسبة 4.2%، مقارنة بالأعوام السابقة. تراجعت كل من الصادرات والواردات البينية بنسبة 2.3% و 6.3% على التوالي في عام 2013، مقارنة بالارتفاع المسجل في الأعوام السابقة ,تأثرت التجارة العربية السلعية البينية في 2014 بتراجع أسعار النفط العالمية والتطورات الداخلية في بعض الدول العربية. وبالتالي، ارتفعت قيمة التجارة البينية بنسبة طفيفة إلى 5.4%، ووصلت إلى 121.9 مليار دولار. زادت الصادرات البينية بمعدل 6.2%، في حين انخفضت الواردات البينية بنسبة 4.7%

الفرع الثاني:أداء التجارة البينية الصادرات و الواردات (2020/2015)

الجدول رقم08: يوضح أداء التجارة البينية (2020/2015)

	القيمة (مليار دولار)						معدل تغير السنوي (%)						معدل التغير السنوي لفترة 2014/2008)
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
متوسط التجارة البينية العربية	110,9	99,4	103,2	112,6	112,2	95,8	-8,5	-9,9	6,0	6,8	-0,4	-15,1	-15,11
الصادراتالبينية العربية	106,9	96,3	104,9	112,3	112,3	98,8	-11,4	-9,1	8,1	3,9	-0,2	-12,7	-12,71
الواردات البينية العربية	114,8	102,5	101,5	112,9	112,2	92,8	-5,8	-10,7	3,8	9,8	-0,7	-17,4	-17,41

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، السنوات من (2020/2015)

تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية خلال عام 2015 بتواصل انخفاض أسعار النفط العالمية والظروف المحلية في عدد من دول المنطقة. وقد أثرت هذه التطورات على حركة التجارة بين الدول العربية. ونتيجة لذلك، انخفضت قيمة التجارة البينية العربية بنسبة تقدر بحوالي 8.3%، حيث بلغت حوالي 110 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة بحوالي 120 مليار دولار في العام السابق .ويرجع ذلك التراجع إلى انخفاض قيمة الصادرات البينية بنسبة تقدر بحوالي 9%، حيث بلغت حوالي 108.1 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة بحوالي 118.8 مليار دولار تم تحقيقها خلال عام 2014. كما انخفضت قيمة الواردات البينية بنسبة حوالي 7.7% خلال عام 2015, وتأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية في عام 2016 بتواصل انخفاض أسعار النفط العالمية والتطورات الداخلية في بعض دول المنطقة. وقد أثرت هذه العوامل على حركة التجارة بين الدول العربية. وعلى نحو مشابه للأعوام السابقة، انخفضت قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2016 بنسبة تقدر بحوالي 7.2%، حيث بلغت حوالي 102.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 110.9 مليار دولار في عام 2015 .ويرجع ذلك التراجع إلى انخفاض قيمة الصادرات البينية بنسبة تقدر بحوالي 10.1%، حيث بلغت حوالي 96.1 مليار دولار مقارنة بحوالي 106.9 مليار دولار في العام السابق. وشهدت الواردات البينية أيضًا انخفاضًا بنسبة حوالي 4.4%، حيث بلغت حوالي 109.8 مليار دولار خلال عام 2016, حيث تحسن أداء التجارة العربية السلعية البينية في عام 2017 نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية. وعلى الرغم من استمرار تأثر حركة التجارة بالظروف الداخلية في بعض دول المنطقة، إلا أن قيمة التجارة العربية البينية ارتفعت بنسبة تقدر بحوالي 11.6%، حيث بلغت حوالي 218.6 مليار دولار مقارنة بحوالي 195.8 مليار دولار في العام السابق .ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الصادرات البينية للدول العربية بنسبة تقدر بحوالي 10.5%، حيث بلغت حوالي 106.5 مليار دولار مقارنة بحوالي 96.3 مليار دولار في عام 2016. كما ارتفعت الواردات البينية للدول العربية بنسبة تقدر بحوالي 9.4%، حيث بلغت حوالي 112.1 مليار دولار خلال عام 2017 , ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات لم تشهدها منذ عام 2014 أدى إلى زيادة قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية في عام 2018 بنسبة حوالي 14.5%، حيث وصلت إلى 1095.4 مليار دولار مقارنة بـ 956.3 مليار دولار في عام 2017. تأثرت نسبة الصادرات العربية الإجمالية من إجمالي الصادرات العالمية، حيث بلغت حوالي 5.7% في عام 2018 مقارنة بـ 5.4% في العام السابق .من جهة أخرى، ارتفعت قيمة الواردات السلعية العربية الإجمالية بنسبة حوالي 1.9%، حيث بلغت 824.6 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بـ 808.8 مليار دولار في العام السابق. تأثرت نسبة الواردات العربية عالمياً بشكل محدود، حيث انخفضت إلى 4.2% في عام 2018 مقارنة بـ 4.5% في عام 2017 يعود هذا الانخفاض إلى انخفاض مستويات الطلب المحلي نتيجة لتقليص بعض الدول لمستويات الإنفاق العام، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة للضغوط التي تتعرض لها قيمة صرف عملاتها المحلية، مع

تراجع الموارد النقدية الأجنبية وانخفاض أسعار السلع الغذائية التي تمثل نسبة كبيرة من واردات الدول العربية , تأثرت التجارة العربية السلعية البينية في عام 2019 بتحسن الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية، مما أدى إلى زيادة حركة التجارة العربية البينية. ولكن تأثرت بتراجع أسعار النفط العالمية بنسبة 8.3%، مما أدى إلى انخفاض قيمة التجارة العربية البينية بنسبة طفيفة قدرها 0.5% في العام نفسه. ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض قيمة الصادرات والواردات البينية للدول العربية بنسبة 0.1% و 0.9% على التوالي، حيث بلغت قيمتها حوالي 112.3 مليار دولار و 111.8 مليار دولار على التوالي,وتأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية في عام 2020 بانتشار جائحة كوفيد-19 وتطبيق الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الدول. تأثرت حركة التجارة العربية البينية بشكل كبير بتلك الإجراءات، مما أثر على حركة النقل البحري والبري والجوي بين الدول العربية. نتيجة لذلك، شهدت قيمة التجارة العربية البينية انخفاضًا ملموسًا في عام 2020 بنسبة 16.3%، حيث بلغ متوسط قيمة التجارة حوالي 93.9 مليار دولار مقارنة بـ 112.2 مليار دولار في عام 2019 تراجعت كل من الصادرات والواردات البينية للدول العربية خلال عام 2020 بنسبة 14.2% و 18.5% على التوالي، لتصل قيمتهما إلى حوالي 96.4 مليار دولار و 91.5 مليار دولار على التوالي.

المطلب الثاني : مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية(2020/2008)

الفرع الأول : مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية(2014/2008)

الجدول رقم09: يبين مساهمة التجارة البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية في فترة (2020/2008)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة (2014/2008)
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8,7	10,7	18,8	8,6	8,5	8,8	9,7	-90,3
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	11,9	11,8	12,7	13,6	13,6	14,0	13.0	-87

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد , صندوق النقد العربي ، أبو ظبي سنوات (2014/2008)

تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية من 8.9٪ في العام السابق إلى 8.3٪ في عام 2008. بالمثل، تراجعت حصة الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية من 12.1٪ إلى 11.1٪ في نفس الفترة. يُعزى هذا التراجع في أهمية الصادرات والواردات البينية إلى زيادة نسبة الزيادة في قيمة الصادرات والواردات الإجمالية التي تجاوزت نسبة الزيادة في قيمة الصادرات والواردات البينية على التوالي وفي العام 2009، ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية إلى 10.3%، مقارنة بنسبة 8.7% في عام 2008. بالمقابل، تراجعت حصة الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية إلى 11.2%، مقارنة بنسبة 11.9% في الفترة نفسها. وتعزى زيادة أهمية الصادرات البينية إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أعلى من انخفاض

قيمة الصادرات البينية. وعلى العكس، انخفضت الواردات العربية الإجمالية بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية، مما أدى إلى تراجع طفيف في حصة الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية حيث تراجعت الأهمية النسبية للصادرات البينية العربية في عام 2011 بسبب نمو الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أعلى. فقد تراجعت حصة الصادرات البينية من الصادرات العربية الإجمالية إلى 8% في عام 2011 مقارنة بـ 8.5% في عام 2010.

بخصوص مساهمه التجارة العربية الإجمالية فقد أدى ارتفاع قيمه الصادرات العربية الإجمالية بنسبه أعلى من نسبه الصادرات البينية إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية الجدول التالي يبين مساهمه التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية [1].

بالمقابل، ارتفعت مساهمة الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية إلى 12.3% في عام 2011مقابل 11.8% في العام السابق، وذلك بسبب زيادة نمو الواردات البينية بنسبة أعلى من نمو الواردات الإجمالية خلال العام2011 كما تراجعت الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية خلال عام 2013، حيث ارتفعت إلى 8.6% مقابل 8.4% في عام 2012. وأيضًا، تحسنت حصة الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية إلى حوالي 13.1% مقارنة بـ 13% في عام 2012. جاء ذلك نتيجة لتراجع صادرات العربية الإجمالية وارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أعلى من معدل نمو الواردات العربية الإجمالية , نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات الصناعية العربية ارتفعت إلى 9.9% في عام 2014 مقارنة بحوالي 8.7% في العام السابق، نتيجة لتراجع الصادرات السلعية العربية الإجمالية. وشهدت حصة الواردات البينية السلعية في الواردات العربية الإجمالية تحسنًا طفيفًا لتسجل حوالي 13.7% مقارنة بـ 13.6% في عام 2013. ويعزى ذلك لارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أعلى من معدل نمو الواردات العربية الإجمالية.

الفرع الثاني :مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية(2020/2015)

الجدول رقم 10: يبين مساهمة التجارة البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية في فترة (2020/2015)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط الفترة (2020/2015)
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	12,0	12,8	11,9	10,3	11,1	13,1	-86,9
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	13,0	13,0	13,0	13,7	13,1	12,4	-87,6

[1] بوحوص عفاف وبومدين نادية، التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي بين الواقع والمأمول 2000-2004، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية، الجامعةإبن خلدون تيارت، 2015-2016، ص51.

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد , صندوق النقد العربي ، أبو ظبي سنوات (2020/2015)

نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية تحسنت خلال عام 2015، حيث ارتفعت من 9.7% في عام 2014 إلى حوالي 13%. وذلك نتيجة لتراجع قيمة الصادرات السلعية العربية بسبب انخفاض أسعار النفط على الصعيد العالمي، والتي تجاوزت تراجع قيمة الصادرات السلعية البينية العربية. وفي الوقت نفسها استقرت حصة الواردات البينية السلعية في الواردات العربية الإجمالية عند نفس المستوى المسجل في العام السابق حيث بلغت حوالي 13.5 , وتراجعت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات الصناعية العربية بشكل طفيف في عام 2016، حيث بلغت نحو 12.1% مقارنة بنسبة 12.5% المسجلة في عام 2015. يعزى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات السلعية البينية العربية بنسبة أعلى من تراجع قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية. وفي الوقت نفسه، ارتفعت حصة الواردات البينية السلعية في الواردات العربية الإجمالية لتبلغ حوالي 13.8% خلال عام 2016 ,حيث تراجعت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية خلال عام 2017 إلى حوالي 11.1%، مقارنة بمستوى 12.3% المحقق في العام السابق. يعود ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات السلعية البينية العربية بنسبة أقل من زيادة الصادرات السلعية العربية الإجمالية. وفي الوقت نفسها ارتفعت حصة الواردات البينية السلعية في إجمالي الواردات العربية لتبلغ حوالي 13.9% خلال عام 2017. وخلال عام 2018، تراجعت مساهمة الصادرات البينية في إجمالي صادرات الصناعية العربية إلى مستوى حوالي 9.9%، مقارنة بنسبة حوالي 11% المسجلة خلال عام 2017. يعود هذا التراجع إلى زيادة قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنسبة أعلى من الزيادة التي شهدتها قيمة الصادرات الصناعية البينية العربية. ومن جهة أخرى، ارتفعت حصة الواردات البينية السلعية في إجمالي الواردات العربية لتصل إلى حوالي 13.4% خلال عام 2018, وفي عام 2019، ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية إلى حوالي 11.1%، مقارنة بنسبة حوالي 10.4% في العام السابق. يعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية بنسبة أقل من انخفاض قيمة الصادرات السلعية البينية العربية الإجمالية. وفي الوقت نفسه استقر نصيب الواردات البينية السلعية في إجمالي الواردات العربية تقريباً عند نفس المستوى المحقق في العام السابق ,وتم تسجيل زيادة في حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية في عام 2020، حيث وصلت إلى حوالي 12.9% مقارنة بحصة قدرها 11% في عام 2019. وفي الوقت نفسه، تراجعت قيمة الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية بنسبة أكبر من تلك المسجلة في الصادرات السلعية البينية العربية. وعلى صعيد الواردات، شهدت الواردات البينية السلعية في إجمالي الواردات العربية انخفاضًا في عام 2019، ولكن بصورة طفيفة، حيث وصلت إلى حوالي 12.4% في عام 2020 مقارنة بنصيب قدره 13.1% المسجل في عام 2019.

المطلب الثالث:تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية (2020/2008)

الفرع الأول : تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية (2014/2008)

الجدول رقم11: يبين الهيكل السلعي لتجارة البينية العربية في فترة (2014/2008)

المنتجات	الصادرات %						
	الواردات%						
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الوقود والمعادن	27,3			23,9		26,2	21,5
	24,7			26,9		35,1	35,1
سلع غير مصنفة	3,3			5,5		6,7	5,8
	3,0			4,8		4,1	4,9
المواد الكيمياوية	10,7			11,1		10,1	12,4
	14,8			15,9		12,8	12,5
مصنوعات أساسية	20,5			16,5		16,3	19,4
	15,0			17,0		15,6	13.7
الآلات ومعدات النقل	17,2			13,2		4,9	6,3
	17,9			10,1		10,5	9,9
مصنوعات أخرى	5,8			8,4		6,7	12,6
	6,1			4,3		5,4	4,9
السلع الزراعية	15,2			21,7		20,9	22,1
	18,2			20,6		16,1	17,9

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد , صندوق النقد العربي ، أبو ظبي سنوات (2014/2008)

بيانات تجارة السلع العربية تشير إلى زيادة الأهمية النسبية للهيكل السلعي بنسبة 58.9٪ في عام 2007 إلى 59.6٪ في عام 2008 حلت الأغذية والمشروبات في المرتبة الثانية مع زيادة طفيفة في حصتها من 13.0٪ إلى 13.3٪ في عام 2008 تلتها المصنوعات التي انخفضت حصتها من 13٪ إلى 12.5٪ زادت حصة المنتجات الكيميائية من 9.5٪ إلى 10.1٪ انخفضت حصة الآلات ومعدات النقل من 4.5٪ إلى 4.2٪ خلال نفس الفترة , أما في عام 2008، أظهرت البيانات المتاحة والمجمعة حول هيكل التجارة الداخلية أن المنتجات الزراعية شكلت حصة قدرها 15.2٪ من الصادرات الداخلية. لم يحدث تغيير يذكر في أهمية هذه المجموعة الزراعية في هيكل الصادرات الداخلية عمومًا , وفي عام 2011، تشير البيانات المجمعة حول هيكل الصادرات الداخلية إلى زيادة الأهمية النسبية للمصنوعات، واستقرار الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن الأخرى والسلع الزراعية في الصادرات الداخلية. استقرت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات الداخلية عند 23.9٪، وهي قريبة من النسبة المسجلة في عام 2010. بلغت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات الداخلية 21.7٪ في عام 2011، وهي قريبة من مستواها في عام 2010. أما فئة المصنوعات، التي تشكل أعلى حصة في الصادرات الداخلية، فقد ارتفعت هذه الحصة فقط من 48.5٪ في عام 2010 إلى 49.1٪ في عام 2011. سجلت الفئات الفرعية الرئيسية للمصنوعات، مثل الآلات ومعدن النقل والمصنوعات الأساسية والمصنوعات المتنوعة الأخرى، زيادات طفيفة في حصصها في الصادرات الداخلية في عام 2011

تشير البيانات المجمعة لعام 2011 عن هيكل الصادرات البينية إلى زيادة الأهمية النسبية للمصنوعات واستقرار الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن الأخرى والسلع الزراعية. حافظت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية على نسبة 23.9٪، وهي قريبة من النسبة المسجلة في عام 2010. كما بلغت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية 21.7٪ في عام 2011، وهي قريبة من مستواها في عام 2010. ارتفعت حصة فئة المصنوعات، التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية، من 48.5٪ في عام 2010 إلى 49.1٪ في عام 2011. وسجلت الفئات الفرعية الرئيسية للمصنوعات مثل الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأساسية والمصنوعات المتنوعة الأخرى زيادات طفيفة في حصصها في الصادرات البينية في عام2011 , كما تشير البيانات المجمعة لعام 2013 حول هيكل الصادرات البينية العربية إلى زيادة حصة السلع الزراعية، في حين انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى والمصنوعات في إجمالي الصادرات البينية. ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية إلى حوالي 20.9٪ خلال عام 2013 مقارنة بنسبة 18.9٪ المسجلة في عام 2012. جاء ارتفاع حصة السلع الزراعية نتيجة لتراجع الأهمية النسبية للمجموعات الصناعية الأخرى. انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية إلى حوالي 26.2٪ مقارنة بحصة تقدر بـ 27.1٪ في عام 2012، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تراجع أسعار المحروقات وانخفاض الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المنتجة للنفط. بالنسبة لمجموعة المصنوعات، التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية، تراجعت حصتها لتصل إلى 46.2٪ في عام 2013 مقارنة بحصة 47.3٪ في العام السابق. يعود ذلك إلى استمرار تراجع أداء الأنشطة الإنتاجية مع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول التي تمر بمرحلة التحول السياسي خلال السنوات الأخيرة , حيث تشير البيانات المجمعة لعام 2014 حول الهيكل الصناعي للصادرات البينية العربية إلى زيادة حصة السلع الزراعية والمصنوعات، في حين انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في إجمالي الصادرات البينية. ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية إلى حوالي 22.1٪ خلال عام 2014 مقارنة بنسبة 20.9٪ في العام السابق. يعزى ارتفاع حصة السلع الزراعية إلى انخفاض الأهمية النسبية لمجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية خلال عام 2014، حيث بلغت حوالي 21.5٪ مقابل حصة قدرها 26.2٪ في عام 2013. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى التراجع الواضح في أسعار النفط على المستوى العالمي، خاصة خلال الربع الرابع من عام 2014. بالنسبة لمجموعة المصنوعات، التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية، زادت حصتها لتصل إلى 50.7٪ خلال عام 2014 مقارنة بحصة 46.2٪ في العام السابق. يعكس ذلك التحسن الطفيف في الظروف الداخلية وتأثيره على استعادة بعض الأنشطة الإنتاجية لجزء من مستوياتها السابقة قبل حدوث الأحداث في بعض الدول العربية.

الفرع الثاني : تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية (2020/2015)

الجدول رقم12: يبين الجدول الهيكل السلعي لتجارة البينية (2020/2015)

المنتجات	الصادرات %					
	الواردات%					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الوقود والمعادن	18,2	15,9	25,3	17.2	15.8	13.2
	28,9	24,1	16,1	4.6	25.8	23.8
سلع غير مصنفة	6	4,9	8,0	7.3	5.1	12
	7,3	8,6	4,3	18.1	5.6	13.0
المواد الكيمياوية	15,1	18,3	12,1	18.1	18.5	17.0
	14,7	12,4	17,9	12.2	12.3	12.0
مصنوعات أساسية	18,4	17,9	17,7	18.2	18.3	16.9
	17,3	17,5	18,1	17.6	17.7	16.2
الآلات ومعدات النقل	8,0	10,5	10,1	9.9	10.0	10.0
	8,8	10,3	10.4	9.9	9.8	9.0
مصنوعات أخرى	13,5	59,6	8.0	12.1	12.1	11.1
	5,7	46,1	13.8	6.5	7.0	6.3
السلع الزراعية	20,3	19,8	20.8	19.7	20.1	19.3
	17,5	21,2	19.6	20.8	21.6	20.1

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد , صندوق النقد العربي ، أبو ظبي سنوات (2020/2015)

في عام 2015، شهدت الصادرات البينية العربية تغيرًا في هيكلها السلعي. انخفضت حصة السلع الزراعية والوقود المعدني والمعادن الأخرى، بينما ارتفعت حصة المصنوعات في إجمالي الصادرات العربية. تراجعت حصة السلع الزراعية من 22.1% في عام 2014 إلى حوالي 20.3% في عام 2015. كما انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية إلى حوالي 18.2% في عام 2015 مقارنة بـ 21.5% في عام 2014، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. وفي المقابل، شهدت حصة المصنوعات ارتفاعًا ووصلت إلى 55% في عام 2015، مقارنة بـ 50.7% في العام السابق , أما في عام 2016، استمر هيكل الصادرات البينية العربية في التغير، حيث انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى والسلع الزراعية، بينما زادت حصة المصنوعات. تراجعت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية إلى حوالي 15.9% في عام 2016، مقارنة بـ 18.2% في العام السابق. كما انخفضت حصة السلع الزراعية في الصادرات البينية من 20.3% في عام 2015 إلى حوالي 19.8% في عام 2016. بالمقابل، سجلت حصة المصنوعات أعلى نسبة مساهمة في الصادرات

البينية، حيث ارتفعت إلى 59.6% في عام 2016، مقارنة بـ 55% في عام 2015 , وفي عام 2017، شهد هيكل الصادرات البينية العربية تحسنًا، حيث ارتفعت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى والمصنوعات، بينما تراجعت حصة السلع الزراعية في الصادرات البينية للدول العربية. تأثرت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بتحسن أسعار النفط العالمية

في عام 2017، حيث ارتفعت إلى حوالي 16.1% مقارنة بـ 15.9% في عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، سجلت مجموعة المصنوعات أعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية، حيث زادت إلى حوالي 60.2 , كذالك في عام 2018، شهد هيكل الصادرات البينية العربية زيادة في حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى والسلع الزراعية، بينما انخفضت حصة المصنوعات في الصادرات البينية للدول العربية. ارتفعت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية إلى حوالي 17.2% في عام 2018 مقارنة بـ 16.1% في العام السابق، نتيجة لارتفاع أسعار النفط. كما ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمال الصادرات البينية قليلاً من مستوى 19.6% في عام 2017 لتصل إلى حوالي 19.7% في عام 2018. بالمقابل، انخفضت حصة المصنوعات في الصادرات البينية لتبلغ حوالي 58.3% في عام 2018 مقارنة بـ 60.2% في عام 2017 , وحتى في عام 2019، شهدت الصادرات البينية للدول العربية زيادة في حصة المصنوعات والسلع الزراعية، بينما تراجعت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى. ارتفعت حصة المصنوعات في الصادرات البينية إلى حوالي 58.9% في عام 2019 مقارنة بـ 58.3% في العام السابق، وزادت حصة السلع الزراعية قليلاً من مستوى 19.7% في عام 2018 إلى حوالي 20.1% في عام 2019. ونتيجة لتراجع أسعار النفط العالمية في عام 2019، انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية إلى حوالي 15.8% مقارنة بـ 17.2% في عام 2018. في عام 2020، شهدت الصادرات البينية للدول العربية انخفاضًا في حصة المصنوعات والسلع الزراعية، بينما تراجعت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى. انخفضت حصة المصنوعات في الصادرات البينية إلى حوالي 55.0% في عام 2020 مقارنة بـ 58.9% في عام 2019، وانخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى إلى حوالي 13.2% مقارنة بـ 15.8% في العام السابق. أيضًا، تراجعت حصة السلع الزراعية في الصادرات البينية من مستوى 20.1% في عام 2019 إلى حوالي 19.3% في عام 2020 .

وبعض الإحصاءات تشير إلى :[1]

أن فئة الوقود والمعادن مازالت تستأثر بالحصة الأعلى من الصادرات الإجمالية العربية,كما هو الحال في السنوات الماضية بالرغم من تذبذبات أسعار النفط ومحاولات تنويع الصادرات في الدول العربية بالنسبة للواردات الإجمالية العربية , تشير البيانات إلى أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبة 60 %

المبحث الثالث : التجارة البينية لتجمعات العربية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات العربية (2020/2008)

[1] فقير عبد الوهاب ,محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية دراسة قياسية ,مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكدمي في علوم التسيير,جامعة مولاي طاهر بسعسدة ،2021-2022,ص16

المطلب الأول : مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات العربية (2020/2008)

الفرع الأول : مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات العربية (2014/2008)

الجدول رقم13: يبين مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات العربية(2014/2008)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)														معدل المتغير
	قيمة الصادرات البينية							قيمة الواردات البينية							
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
منطقة التجارة الحرة	93,1	75,9	46,4	89,7	109,5	110.	118.	85.4	71.8	74.9	87.1	104.4	111.3	118.3	18.3
مجلس التعاون لدول	41,3	33,9	28,1	38,5	55.1	57.5	61.1	29.9	23.5	25.0	33.4	42.881	45.6	51.3	-99.9
إتحاد دول المغرب العربي	2,69	2,69	2,89	3,48	4.08	4.35	5.05	3.40	**2.53**	2.67	2.78	3.543	3.78	4.36	-95.6
دول اتفاقية أغادير	2,11	222,	1,94	2,01	2.10	2.27	1.95	2.05	1.91	1.93	2.57	2.750	2.75	2.10	-97.8
-منطقة التجارة الحرة	9.8	9.8	8.4	7.8	8.3	8.4	9.7	13.5	11.9	11.6	12.4	12.7	12.8	13.4	8.17
-مجلس التعاون لدول	6.4	5.7	4.2	4.2	5.5	5.6	6.3	8.5	6.9	7.0	7.6	0.2	0.1	0.0	-100
- إتحاد دول المغرب	2.0	2.5	2.0	2.7	2.5	3.1	4.4	2.7	2.2	2.0	2.3	2.5	2.5	2.8	-97.2
- دول إتفاقية أغادير	2.7	3.9	3.3	2.9	2.8	3.0	2.6	1.8	1.7	1.6	1.4	1.6	1.7	1.3	-98.7

معدل التغير
18.8
60.1
4.05
-98.0
-95.0
-93.7
-95.6
-97.4

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، السنوات من (2014/2008)

تشير البيانات المجمعة إلى تطور أهمية التجارة البينية في التجمعات العربية، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون لدول الخليج واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير. في عام 2011، سجلت الصادرات البينية لمجلس التعاون لدول الخليج زيادة بنسبة تقريبية تبلغ 41٪. كما سجلت منطقة التجارة الحرة العربية واتحاد دول المغرب العربي زيادة بنسبة تتراوح بين 23.7٪ و 20.4٪ على التوالي. وبالنسبة لدول اتفاقية أغادير، فقد سجلت زيادة طفيفة تقدر بحوالي 2٪ في عام 2011.

وفيما يتعلق بالنسبة المئوية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد تراجعت حصة الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية ودول اتفاقية أغادير، في حين استقرت حصة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وتراجعت حصة الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي.

وخلال عام 2013، سجلت التجمعات العربية زيادة في الصادرات البينية بنسب متباينة، حيث ارتفعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنسبة 6.4٪. وارتفعت في باقي التكتلات بنسب أقل، حيث سجلت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير زيادة بنسبة تصل إلى حوالي 6.1٪، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة حوالي 4.

خلال عام 2014، شهدت معظم التجمعات العربية زيادة في الصادرات البينية بنسب متفاوتة. ارتفعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنسبة 16.3٪، ومنطقة التجارة الحرة العربية بنسبة 7.2٪، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي بنسبة حوالي 6.3٪، بينما تراجعت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنسبة تقدر بحوالي 13.5٪.

وفيما يتعلق بحصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات البينية في كافة التجمعات. وعادة ما ارتفعت حصة الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، باستثناء دول اتفاقية أغادير التي شهدت تراجعًا لتصل إلى حوالي 2.6٪، مقارنة بنسبة تقدر بحوالي 3٪ في عام 2014.

الفرع الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات العربية (2020/2015)

الجدول 14: يبين مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات العربية (2020/2015)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)												معدل المتغير
	قيمة الصادرات البينية						قيمة الواردات البينية						
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
م ت ح ع	105,5	93,7	105,6	109,2	108,50	90,00	108,5	106,895	109,92	109,297	108,88	39,185	60,9
مجلس التعاون لدول الخليج	57,5	52,90	57,94	60,49	59,046	45,21	52,55	59,748	52,871	69,999	60,570	52,969	47,04
اتحاد دول المغرب العربي	4,02	2,962	2,731	2,415	2,847	2,096	2,856	2,674	2,456	3,466	3,468	2,810	1-97
دول اتفاقية أغادير	1,88	1,883	1,732	1,893	1,954	132,	2,151	1,751	1,819	2,678	2,802	1,826	98.1
م ت ح ع	12,2	12	11,8	10,1	1,8	8,9	13,3	14.1	14.0	13.5	13.1	11.0	1.10

مجلس التعاون	8,3	8,5	8,2	7,3	7,6	5,9	-94,1	10,3	12.6	10.6	12.5	11.9	10.1	1.010
اتحاد دول	4,8	3,8	2,9	2,1	2,7	1,9	98,1	2,3	2.2	1.9	2.5	2.7	2.1	97,9
دول اتفاقية	2,9	2,7	2,6	2,4	3,1	2,6	-97,4	1,4	1.2	1.2	1.5	1.7	1.1	98,9

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، السنوات من (2020/2015)

تبين البيانات المجمعة أن التجارة البينية للتجمعات العربية، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومجلس التعاون لدول الخليج، واتحاد الدول المغرب العربي، ودول اتفاقية أغادير، شهدت تطورًا , في عام 2015انخفضت الصادرات البينية لاتحاد الدول المغرب العربي بنسبة حوالي 20.4٪، وسجلت الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج تراجعًا بنسب تقدر بـ 10.9٪ و 3.4٪ على التوالي. أما دول اتفاقية أغادير، فشهدت تراجعًا بنسبة تقدر بحوالي 4.3٪ في عام 2015 , وفيما يتعلق بتطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد تراجعت حصة الصادرات البينية لمجلس التعاون لدول الخليج واتحاد الدول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير. بينما ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية خلال عام 2015 , خلال عام 2016، أشارت الإحصاءات المجمعة إلى تراجع التجارة البينية للتجمعات العربية، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير تراجعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنسبة تقدر بحوالي 26.4٪، وتراجعت الصادرات البينية لمجموعات دول اتفاقية أغادير بنسبة حوالي 8٪ مقارنة بالعام السابق. وبالنسبة للصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج، فقد تراجعت بنسبة 11.1٪ و 8.1٪ على التوالي , وفيما يتعلق بتطور الأهمية النسبية للتجارة البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، زادت حصة الصادرات البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2016، بينما تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول اتحاد والمغرب العربي ودول اتفاقية أغادير خلال نفس الفترة.

خلال عام 2017، شهدت التجمعات العربية زيادة في الصادرات البينية بنسب متفاوتة. ارتفعت الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة حوالي 10.5٪، ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 9.5٪، ولدول اتفاقية أغادير بحوالي 9.3٪. في المقابل، تراجعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنسبة حوالي 7.8٪.

وفيما يتعلق بتطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، ارتفعت حصة الصادرات البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية خلال عام 2017. بينما تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية ودول اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير خلال نفس الفترة.

خلال عام 2018، شهدت التجمعات العربية ارتفاعًا في الصادرات البينية للعديد منها. زادت الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة حوالي 1.6٪، ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بنسبة قدرها 4.4٪، ولاتحاد دول المغرب العربي بحوالي 9.8٪. ومع ذلك، انخفضت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنسبة 54.4٪.

وفيما يتعلق بتطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، زادت حصة الصادرات البينية لدول اتحاد دول المغرب العربي خلال عام 2018. بينما تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول منطقة التجارة الحرة العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودول اتفاقية أغادير خلال نفس الفترة.

خلال عام 2019، شهدت التجمعات العربية تراجعًا في الصادرات البينية لبعضها. انخفضت الصادرات البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة حوالي 2.4٪، ولمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 0.6٪. وعلى الجانب الآخر، زادت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنسبة 24.0٪ ولاتحاد دول المغرب العربي بنسبة 17.9٪.

وفيما يتعلق بتطور حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، ارتفعت حصة الصادرات البينية لجميع هذه التجمعات خلال عام 2019

خلال عام 2020، شهدت التجمعات العربية انخفاضًا في الصادرات البينية لجميعها. بلغت نسبة التراجع في الصادرات البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 23.4٪، ولاتحاد دول المغرب العربي بنسبة 26.4٪، ولمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 17.1٪. وانخفضت الصادرات البينية في دول اتفاقية أغادير بنسبة أقل وصلت إلى حوالي 12٪.وفيما يتعلق بتطور نسبة مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، انخفضت تلك النسبة في جميع التجمعات خلال عام 2020

المطلب الثاني: تحديات تعزيز التجارة البينية العربية:

كأي منطقة جغرافية تسعى للتكامل الاقتصادي من خلال تعزيز العلاقات التجارية بينها, من البديهي إن تواجه المنطقة العربية تحديات وصعوبات تستلزم تسليط الضوء عليها و العمل

على حلها. تتمثل أهم التحديات التي تحد من وصول التجارة العربية البينية للمستوى المأمول فيما يلي:[1]

1-تشابه هيكل الإنتاج قيم معظم الدول العربية, حيث تقوم اغلب الدول بتصدير السلع الأساسية الخام, خاصة الوقود المعدني و الخام والفوسفات والمعادن, في حين تتسم غالبية الواردات بكونها سلع صناعية مكتملة التصنيع, وسلع وسيطة تستخدم كمدخلات للعملية الإنتاجية, وبالتالي الاعتماد بشكل كبير على الأسواق الخارجية.

2-ضعف التنوع الاقتصادي في الدولة العربية.

3-ارتفاع تكاليف الشحن, وطول فترة الرحلات, نتيجة ضعف البنية التحتية التي تربط الدول العربية ببعضها على الرغم من التقارب الجغرافي الذي تتمتع به غالبية الدول العربية, وهو ما قد يعرض البضائع للتلف أو انخفاض الجودة في بعض الأحيان, هذا إضافة إلى تدنى الخدمات وضعف نوعيتها في بعض الموانئ و المطارات, بما قد يؤدي إلى تعطيل حركة التجارة الخارجية.

4-ضعف آليات ضمان وتمويل الصادرات, وندرة التمويلات بالعملات الأجنبية, وارتفاع تكاليف عمليات التامين و التمويل.

5-مستوى تنافسية صادرات الدول العربية في الأسواق العالمية,مقارنة بالمتوسط العالمي وضعف القدرة التسويقية للمنتجات السلعية ,نتيجة لضعف عمليات الترويج.

6-ضعف إجراءات والتزامات تحرير تجارة الخدمات التي تشكل حاليا محورا هاما للتكامل الاقتصادي العربي.

7-صعوبة الحصول على الائتمان من أهم التحديات التي تواجه بيئة الإعمال في المنطقة العربية وخاصة في الدول العربية التي ترتفع فيها مخاطر الاتمان.

8-صعوبة إقامة اتحاد جمركي عربي, الذي قد يستلزم التخلي عن جزء من السياسات التجارية و المالية الوطنية, كما يصعب توحيد التعريفات على المستوى العالم العربي خاصة في ظل اختلاف مصالح الدول والقطاع الخاص.

9-ضعف تفعيل اتفاقيات تسهيل التجارة, حيث تساهم هذه الاتفاقيات في تبسيط الإجراءات الحدودية وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بين الدول.

10-لاتزال القيود والتدابير غير الجمركية عقبة رئيسية إمام تنمية التجارة البينية العربية, بالرغم من تعدد اتفاقات التجارة الحرة على مستوى المنطقة, فتحرير التجارة العربية البينية لا يقتصر على الإعفاءات الجمركية فقط بل يستلزم العمل على تقليص القيود الإدارية والنقدية والكمية والإجرائية لتتناسب مع المعمول بها عالميا. يتطلب ذلك التعامل بشفافية من خلال آليات تسهيل المعاملات بين كافة الأطراف المعنية بالتجارة الخارجية التي تشمل أجهزة حكومية وشركات مصدرة ومستوردة ووسطاء تجاريون وبنوك.

[1]-احمد الشاذلي واخرون, التجارة العربية البينية, صندوق النقد العربي, ابوضبي,2022, ص ص63-64.

11-تعقد وطول مدة استكمال الإجراءات الجمركية والتخليص الجمركي, فضلا عن التكاليف المرتفعة والغير متناسبة مع طبيعة وضعف الخدمات المقدمة في موانئ الدول العربية .
12-غياب سلاسل قيمة إنتاجية عربية وسياسات للتكامل الإنتاجي العربي من حيث تبادل مدخلات الإنتاج وبناء سلاسل قيمة عربية, بما يضعف الاستفادة من الافضليات التجارية التي تمنحها اتفاقات التكامل الإقليمي في المنطقة العربية.
13-بالرغم من تزايد استخدام شبكة الانترنت والربط الإلكتروني.لاتزال التجارة الالكترونية ضعيفة مع تفاوت في كفاءة البني التشريعية والبنى التحتية للتجارة الالكترونية والربط الالكتروني في الدول العربية.[1]

خلاصة الفصل:

تم تناول ثلاثة مباحث في هذا الفصل لتحليل التجارة الخارجية والتجارة البينية للدول العربية في الفترة من عام 2008 إلى 2020.
في المبحث الأول، تم تحليل أداء التجارة الخارجية السلعية الإجمالية للدول العربية، من خلال تحليل الصادرات والواردات وتقييم أداء الدول العربية في هذا الجانب و في المبحث الثاني، تم تحليل التجارة البينية السلعية العربية، وتم دراسة حجم التجارة البينية بين الدول العربية وتحليل النمط العام للصادرات والواردات بينها أما المبحث الثالث، تم تحليل مساهمة التجارة البينية لتجمعات العربية في التجارة الإجمالية للدول العربية. تم تحليل حجم التجارة البينية لكل تجمع عربي وتقييم أثرها على التجارة الإجمالية للدول العربية.

[1]-مرجع تم ذكره سابقا,ص63-ص64.

باستنتاج هذه النقاط، تم تقديم تحليل شامل لأداء التجارة الخارجية والتجارة البينية للدول العربية في الفترة المدروسة، مما يساعد على فهم التطورات والتحديات التي تواجهها هذه الدول في المجال التجاري.

خاتمة

خاتمة:

إن التجارة البينية للتجمعات العربية قد لعبت دورا هاما في تعزيز نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال فترة (2008-2020) وقد أظهرت الدراسات والتحليلات أن الروابط التجارية بين الدول العربية وتوثيقها قد أسهمت بشكل فعال في تحسين حجم المبادلات التجارية وتنوع المنتجات والخدمات المتداولة وتحقيق نمو مستدام في التجارة الخارجية للدول العربية وذلك مايتطلب مزيدا من التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في التجمعات العربية يجب أن تتبنى الدول سياسات تجارية متسقة وتعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

كما ينبغي تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الدول العربية لتعزيز الابتكار وتطوير الصناعات المحلية على الرغم من التحديات التي تواجهها التجارة البينية للدول العربية مثل التغيرات الاقتصادية والسياسية والبيئية،إلا أن هناك إمكانات كبيرة لزيادة التعاون والتطوير من فعالية التجارة البينية في المستقبل.

فقد استهدف بحثنا الإجابة على الإشكالية المطروحة ومعرفة مدى مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية في نمو التجارة الخارجية للدول العربية وبالاعتماد على الأهداف المسطرة والفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول.

في الفصل الأول قمنا بتحليل نظري وذلك بعرض مفاهيم حول التجارة الخارجية ومعرفة أسباب قيامها وفيما تكمن أهميتها، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى عموميات حول التجارة البينية العربية وذلك بالتطرق إلى دراسة حول أشهر التجمعات العربية التي تضم كل من (مجلس التعاون الخليجي– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى –اتحاد المغرب العربي – اتفاقية أغادير)قصد الربط بين الفصلين الأول والثاني الذي يؤكد قوة العلاقة بين التجارة البينية للتجمعات العربية والتجارة الخارجية للدول العربية.

أما في الفصل الثالث أشرنا إلى تحليل الدراسة المطروحة خلال الفترة (2008-2020) وذلك من خلال عرض أداء التجارة الخارجية العربية الإجمالية من الصادرات والواردات خلال هاته الفترة والتي تميزت بنوع من التذبذبات (ارتفاع – انخفاض) ،والتي كانت بدورها تتأثر بشكل كبير بارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية والتوترات التجارية وعليه حاولنا من خلال فصول بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من النتائج التي نعتقد أنها مفيدة لتفعيل التجارة العربية.

❖ **النتائج:** من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- عرف أداء التجارة الخارجية العربية تحسنا خلال فترة 2012/2008 على الرغم من الانكماش في الطلب العالمي على النفط
- أما فترة 2020/2015إمتازت بنوع من التباين في أداء التجارة الخارجية.

- تمايزت اتجهات التجارة الخارجية العربية لكن ابرز الشركاء التجارين هم الصين ,الاتحاد الأوروبي
- نلاحظ تباين في أداء التجارة البينية العربية للتجمعات العربية
- للتجارة الخارجية دور إنمائي ،حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها من خلال استيراد وسائل الإنتاج والمصانع وكل المستلزمات لا قامة المشاريع الاقتصادية.
- أن للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات ووسائل كمية في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد،كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات واتفاقيات الدفع.
- تتأثر التجارة الخارجية العربية (الصادرات – الواردات) بشكل كبير بسوق النفط العالمية
- تعد التجارة الخارجية في وقتنا الحاضر عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا حاسما في استراتيجيات النمو .
- شغلت التجارة الخارجية والبينية حيزا كبيرا في الفكر الاقتصادي ،انطلاقا من أهميتهما ودورهما كمصدر للثروة ومحركا للنمو.
- أن الدول العربية والتجمعات العربية في حاجة إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية البينية، وذلك لامتلاكها إمكانيات كبيرة تسهم في نمو وتطوير تجارتها الخارجية.

توصيات :

على ضوء التحليل الذي احتوت عليه هذه الدراسة, وإلى جملة النتائج التي توصلت إليها يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من أهمها :

1. الاهتمام بالمصالح التجارية وبالأخص التجارة البينية بين هذه الدول وذلك في إطار اتفاقيات جماعية فاعلة بعيدا عن النظرة السياسية والإقليمية لرؤساء حكومات هده الدول .
2. دعم التجارة البينية لدول العالم العربي بإلغاء كافة الرسوم والضرائب والتعقيدات الإدارية عند المعابر الحدودية والمطارات والموانى وإصدار قانون واضح وملزم بذلك ومتابعة تنفيذه .
3. إنشاء مشروعات إستراتيجية مختلفة ومشتركة بين دول العالم العربي في المجالات الزراعية والصناعية وإعطاء القطاع الخاص النصيب الأكبر منها وفق خطة محكمة بعيدة المدى والتركيز على الصناعات التي تطلب رؤوس أموال ضخمة وتقنيات عالمية .
4. العمل على تكثيف مثل هذه الدراسات والسعي إلى تعميقها وتحويلها إلى واقع اقتصادي معمول به.

5. تعزيز وتطوير البنية التحتية للتجارة الخارجية والتجارة البينية في بلدان العالم العربي ,أي الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات, يجب تحسين هذه البنية لتسهيل النقل وتخزين البضائع وتعزيز الاتصالات التجارية.
6. التنويع التجاري: حاول تنويع قاعدة عملائك وشركاءك التجاريين. لا تعتمد بشكل كبير على عميل واحد أو سوق واحد. قم بتوسيع قاعدة عملائك عبر الحدود واستكشاف فرص التجارة في أسواق جديدة. هذا يقلل من المخاطر ويزيد من فرص النمو.
7. تعزيز المعرفة والمهارات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتجارة البينية لدى العاملين في قطاع الأعمال,أي تقديم برامج تدريبية وتعليمية للموظفين لزيادة فهمهم القوانين وإجراءات التجارة العالمية وتطورات السوق.
8. البحث عن الاتفاقيات التجارية الدولية التي تسهل التجارة مع الدول الأخرى, قد توفر هذه الاتفاقيات تفضيلات تجارية مثل تخفيضات الرسوم الجمركية وإجراءات التسهيلات الجمركية, نستفد من هذه الاتفاقيات تعزيز تدفق التجارة وتقليل التكاليف.
9. الاعتماد التكنولوجيا والابتكار في عملياتك التجارية. قم بتطبيق أحدث التقنيات والحلول الرقمية

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية ،الدار الجامعية ،الطبعة1 ،مصر 2009
2. جمال جويدان الجمل ،التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي ،الطبعة1 ،عمان،2010.
3. حمد بوبوش,التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة,دار الخليج لنشر و التوزيع,طبعة 2,عمان,2016.
4. عبد المهدي شريدة,مجلس التعاون لدول الخليج العربية ,طبعة1,مكتبة مدبولي,القاهرة,1995.
5. كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان 2015 .
6. محمد إسماعيل وآخرون,التجارة العربية البينية:الواقع، والتحديات، وأفاق المستقبلية ,دراسة اقتصادية, العدد 97-2022, صندوق النقد العربي, أبو ضبي.
7. معراج هواري,منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي,جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية,العراق,2007.
8. نزيه عبد المقصود مبروك,التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية,دار الفكر الجامعي,طبعة1,الإسكندرية,2006 .
9. كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان،2015
10. موسى سعيد مطر واخرون، التجارة الخارجية،دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان 2001،
11. موسى سعيد مطر وأخرون، التجارة الخارجية ،دار الصفاء ،الطبعة1 ،عمان 2001.
12. عطا الله الزبون،التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2015 .

مذكرات:

1. بن دبكة دنيا و طعبلي الصادق وهارون محمد سليمان , دور التجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي دراسة حالة –الاتحاد الربي نمودجا- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة حمى لخضر الوادي, 2018/2017.
2. إسلام نوار و محمد العينوس, دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة لبينية – دراسة حالة دول جنوب شرق أسيا , مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة

الماستر في علوم العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل- سنة 2021/2020 .
3. بورحلة ميلود, إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم و الأفاق,مذكرة دكتوراه, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, الجزائر,2011.
4. عباش عائشة, إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول مغرب عربي,مذكرة ماجيستر, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية, 2008.
5. عبد الكريم عبد الخالق ،أيوب بوخلط، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر الفترة (2018/2000) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2019.
6. بوحوص عفاف وبومدين نادية، التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي بين الواقع والمأمول 2000-2004، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية، الجامعة إبن خلدون تيارت، 2015-2016.

ملتقيات:

1.عبد القادر رزقي المخادمي, التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,2009.
2.حمزة بن الزيين وأمال رحمان, دور التجارة البينية العربية في الرفع من المساهمة في حجم التجارة العربية الإجمالية خلال فترة 2013-2017,ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية, جامعة قاصدي مرباح,وقلة,2019.

مجلات:

1.عبد العزيز شرابي, اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية, مجلة الاقتصاد و المجتمع,الجزائر, جامعة منتوري قسنطينة,2008.
2.أحمد الشادلي وأخرون , التجارة العربية البينة, صندوق النقد العربي, ابو ظبي,2022, صص63-64